الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 مـــــاي 1945 قالـــــمة

كلـــــية الــعلوم الإنـــــسانية والاجتماعية

قسم التـــــــاريخ

تخصص: تاريخ مغرب عربي معاصر

الإدارة الدولية في طنجة

مذكـــــرة مكملة لنيل شـــــهادة المـــــاستر في تاريخ مغرب عربي معاصر

إعداد الطالبتين:

- فرنان بسمة
- جودي مروة

إشراف الأستاذ الدكتور: بورغدة رمضان

لجـــــنة المناقشة

الأســـــــــتاذ	الرتـــــــبة	الصـــــفة	الجامـــــــعة
سلوى بوشاب	أستاذ محاضر "أ"	رئيـــــــسا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
رمضان بورغدة	أستاذ تعليم عالي	مـشرفا ومقررا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كوثر هاشمي	أستاذ محاضر "أ"	مـــناقشـــا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية 2022-2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

﴿وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ سورة التوبة الآية 105.

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ سورة هود الآية 25.

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾سورة إبراهيم الآية 07

الحمد والشكر لله عدد خلقه ورضا نفسه ومداد كلماته ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي إل رضوانه صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وأتباعه.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ المشرف "رمضان بورغدة" الذي أشرف على هذا العمل وكانت له بصمات واضحة ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجهاته المنهجية العلمية، ولم يكن هذا العمل ليرى النور لولا تلك النصائح القيمة.

وأتوجه أيضا بشكر والتقدير للأساتذة أعضاء اللجنة الناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وتقييمهم وحكمهم

وأقدم الشكر إلي كل من مدى لنا يد العون ومن ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بالدعاء والكلم الطيبة وكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل المتواضع ولا ننسى شكر جميع الأساتذة قسم التاريخ جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

الإهداء

الحمد لله رب السموات والأرض الرحمن، الكريم الذي يسر لي السبيل حتى أصل إلى ما أنا عليه حيث أمدنا الصبر والعزيمة وسهل لنا ومنحنا العون ووفقنا على إنهاء بحثنا المتواضع وإلى أشرف الخلق وخير الأنام رسول الله صلى الله عليه وسلم.

كما أتوجه بالشكر الكبير إلى اللّذين حفضهما الله بالطاعة وميزهما بالمنزلة الراقية وأمرنا ببرهما إلى نبع الحنان والعناء وسر الوجود التي سهرت وتعبت وأنارت حياتي بدعواتها ولا تزال ستر يحميني "أمي زبيدة" وإلى والدي الغالي "عزيز" الذي تعب من أجل أن أصل إلى مبتغاي

إلى إخوتي وزوجاتهم وأخواتي وأزواجهم

كما أتقدم بالشكر الخاص إلى أختي الكبرى وأمي الثانية "صبيحة" وهي النور الذي أنار دربي وكانت سر نجاحي وسهلت لي طريق العلم والمعرفة وقدوتي

وإلى أخواتي "نوال" و "فتيحة" كانوا مصدر دعم وحافزًا لي واللتان رفقاني في هذا المشوار

إلى أخواي "حليم" و "نبيل" اللذان كانوا سندًا في حياتي حفضهم الله

إلى منبع بهجت البيت أبناء إخوتي وأخواتي الصغار "نجم الدين، بدر الدين، تقي الدين، نور اسمهان، دنيا درين، إلين، مريم فرح، أدم أمير"

وتتقدم بالشكر والتقدير لكل العائلة الكريمة ولكل الأصدقاء والزملاء وأهدي لكم جميعًا جهدي وعملي المتواضع.

وإلى من نسيه قلمي وتذكره قلبي

بسمة

الإهداء

الحمد لله أحمده واستهديه وأشكره جزيل قدره ونعمه قبل كل شيء الذي يسر لي السبيل لإتمام هذا العمل المتواضع كما لا يفوتني بهذا الصدد أن أوجه أخلص شكري إلى عائلتي أبي وأمي وأختي "وداد" وأخي "إسلام" وصديقاتي كما لا أنسى من باب العرفان أن أتوجه بالشكر وأذكر بالأخص الأستاذ رمضان بورغدة

وأخيرا أقدم جزيل شكري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل ووفقنا وأياكم إلى من يحبه ويرضاه

مروة

مقدمة

المقدمة:

اشتد التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية على المغرب منذ مطلع القرن العشرين بفعل موقعه الاستراتيجي على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، انتهى بتقسيمه إلى منطقة نفوذ فرنسية، وأخرى إسبانيا، بالإضافة إلى مدينة طنجة وأحوازها التي خضعت لإدارة دولية بحكم أهميتها الاستراتيجية كونها تطل على الضفة الجنوبية لمضيق جبل طارق الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي، كما أنها تمثل أقرب مدينة أفريقية إلى القارة الأوروبية، أي أنها على بعد مسافة قصيرة من اسبانيا ومن المستعمرة البريطانية في جبل طارق، ولهذا لم تكن طنجة محل أطماع فرنسا فقط بل كذلك بريطانيا وألمانيا واسبانيا وإيطاليا، بمعنى أنه كانت مركز مصالح مختلف الدول الاستعمارية.

ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في البحث عن طبيعة التسوية الدولية لمشكلة طنجة التي تجلت في الإدارة الدولية لهذه المدينة الاستراتيجية.

أسباب وأهداف والدوافع اختيار الموضوع:

تنقسم أسباب اختيار موضوع دراستنا إلى اسباب موضوعية وأخرى ذاتية وهي كالتالي:

أ. الأسباب الموضوعية:

- الاطلاع على الأهمية التي تمثلها مدينة طنجة بالنسبة للقوى الاستعمارية الأوروبية التي كانت تتصارع على مناطق النفوذ.
- العمل على التعميق في دراسة تاريخ طنجة خلال فترة حكم الإدارة الدولية.
- إبراز مساهمة طنجة الحركة الوطنية التي كللت باستقلال المغرب.

ب. الذاتية:

رغبتنا في الاطلاع أكثر على تاريخ المغرب الأقصى الذي ما يزال يشكل حقلا خصبا للدراسات التاريخية، خاصة أننا تشكلت لدينا من خلال دراسته في طور الماستر ميول

لإنجاز البحث المكمل للحصول على شهادة الماستر في موضوع يتعلق بتاريخ المغرب الأقصى، ولا شك أن الإدارة الدولية لطنجة تعتبر تجربة فريدة من نوعها في تاريخ الاستعمار الأوروبي لإفريقيا.

- **أهداف الدراسة:**

أما أهداف الدراسة فتنحصر في النقاط التالية:

1. إبراز الاتفاقيات التي مهدت لإعلان الحماية المزدوجة على المغرب الأقصى.
2. التعرف على مراحل الاحتلال الفرنسي والإسباني لمنطقة طنجة .
3. إبراز اسهامات منطقة طنجة في الحركة الوطنية.

- **أهمية ابحث:**

تتمثل أهمية هذا الموضوع "الإدارة الدولية في طنجة" في كونها تكشف تاريخ طنجة في فترة حساسة من تاريخ المغرب الأقصى، وخاصة تجربة إدارة استعمارية مشتركة، تعتبر سابقة في تاريخ الاستعمار الأوروبي للقارة الأفريقية برمتها.

- **الإطار الزمني والمكاني:**

امتد المجال الزمني للدراسة ما بين 1923– 1956م وهي فترة الإدارة الدولية لطنجة أما الإطار المكاني يمكن القول في المغرب بصفة عامة وطنجة بصفة خاصة.

- **الإشكالية**

تتركزّ إشكالية الدراسة حول طبيعة الإدارة الدولية التي أقامتها القوى الاستعمارية في مدينة طنجة من حيث اختصاصاتها وتركيبتها وآليات عملها والتحديات التي واجهتها وسياستها اتجاه المجتمع المغربي في المدينة وما جاورها. وسنعالج هذا الإشكالية من خلال التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماهي أبرز الاتفاقيات الاستعمارية الأوروبية التي أدت إلى فرض الحماية على المغرب الأقصى سنة 1912م؟
- كيف تمّ إخضاع مدينة طنجة لنظام الحماية؟
- ما هي طبيعة نظام الإدارة الدولية؟
- ما هو الدور الذي أداه سكان طنجة في النضال الوطني؟
- ما هي أثار وانعكاسات التنافس الأوروبي على طنجة؟

مناهج البحث

موقوف على أهم وأبرز المحطات التي ميزت موضوع الدراسة توجب علينا استخدام المنهج التاريخي بالدرجة الأولى لجمع المادة التاريخية من خلال الكتابات الأكاديمية المتعلقة بموضوع الدراسة ثم تصنيفها وترتيبها وعرضها، كما كانت لنا وقفات مع المنهج الوصفي وذلك لوصف أهم الأحداث المرتبطة المتعلقة بمدينة طنجة خلال عهد النظام الدولي والوصف الدقيق للأوضاع المحيطة بها السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإدارية قبل وفي ظل الإدارة الدولية، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال تفسير وتحليل مجريات الأحداث المتعلقة بأبرز التحولات التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية وكيف كانت تأثيرها على مدينة طنجة.

خطة البحث:

تتكوّن خطة البحث من مقدمة وتمهيد وأربعة فصول رئيسية تتفرع عنها مباحث تهدف إلى الإجابة عن الإشكالية والأسئلة فرعية لها

الفصل الأول: تم التطرق فيه إلى أوضاع مدينة طنجة قبل خضوعها للإدارة الدولية وفيه تبرز الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمدينة طنجة.

أما الفصل الثاني: فقد تمّ فيه إبراز مراحل فرض الحماية الدولية على طنجة وتطرقنا فيه إلى مختلف الاتفاقيات والمؤتمرات التي مهدت لحكم الإدارة الدولية على طنجة ليختم بأهم ردود الفعل الأولية على توقيع المعاهدة.

وتضمّن **الفصل الثالث** دراسة للأوضاع العامة في ظل الحماية الدولية من خلال الحديث على الوضعية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لطنجة.

وتمّ تخصيص **الفصل الرابع** لتحليل الدور الذي لعبه المجتمع الطنجي في الحركة الوطنية واستقلال المغرب من 1934 إلى 1956م، حيث تم التطرّق إلى النشاط الوطني من 1934 إلى 1940 آثار التحولات الحرب العالمية الثانية على الإدارة الدولية التي انتهت بالمفاوضات التي انتهت باستقلال المغرب، وأنهيناه بخاتمة كما دعمنا موضوعنا بعدد من الملاحق.

المصادر والمراجع:

ومن أجل القيام بهذا البحث اعتمدنا عل العديد من المصادر والمراجع لصياغة موضوع البحث، واجتهدنا أن تكون متنوعة وثرية بالقدر الذي يمكننا الإحاطة بالمادة البحث وكافة عناصر الموضوع.

المصادر:

- عبد المحيد بن جلول، "هذه مراكش"، الذي أفادنا الكتاب كثيرا في إنجاز بحثنا وخاصتا في الفصل الثالث والرابع.
- فلالي عبد الكريم ، "التاريخ السياسي للمغرب العربي" فقد استفدنا من الكتاب حيث وقف على جميع المستجدات الصغيرة والكبيرة في الساحة المنهجية.
- علال الفاسي الذي كان له إسهاما قوي في الحركة الوطنية المغربية خلال كتابه الحركات الاستقلالية في المغرب العربي والذي استفدنا منه في معرفة أوضاع في

المغرب الأقصى، والذي استفدنا منه في معرفة الأوضاع العامة في المغرب الأقصى عامة وطنجة بالخصوص.

- عبد الكريم علاب كتاب الحركة الوطنية بالمغرب في نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء واعتمدنا عليه في الحديث عن الزيارة السلطانية لمدينة طنجة 1947م، اعتمدنا عليه فغي إبراز آثار الحرب العالمية في طنجة وكذلك في الحديث عن الزيارة السلطانية لمدينة طنجة في 1917م وفوائدها.
- علال الفاسي، الحماية في مراكش من الواجهة التاريخية والقانونية، أفادنا كثيرا في التعرف على أهم الاتفاقيات التي وقعت بين الدول الأوروبية المنافسة على المغرب بهدف السيطرة عليها.

المراجع:

- علال الخديمي "التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب (1894- 1940)، فقد احتوى هذا الكتاب على أهم الاتفاقيات والمعاهدات بالتفصيل.
- إبراهيم كرايدية "الحماية اصولها وتطورها في مؤتمر مدريد 1880م" قدما لنا هذا أهم الأحداث والوقائع التي تخص منطقة المغرب سواء الأوضاع الداخلية أو الخارجية.

الرسائل:

- جمال الدين العمراني، أشطيار طنجة بين سنتي (1900-1912م)، أفادنا كثيرا في إبراز الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في هذه الفترة.

المقالات:

- محمد أمين بزاز "فتح باب جديدة بطنجة "1896- 1897" ومجلة لجنة الصحة والطرق البلدية بطنجة.

الصعوبات:

في سبل اتمام هذا البحث وإخراجه إلى النور وجهتنا العديد من الصعوبات والعراقيل التي تعترض معظم الباحثين وهي عدم القدرة على الحصول على المادة المراد بها تغطية جزء كبير من البحث، كما أن الموضوع من المواضيع التي لم تنل الكثير من الاهتمام والدراسة كذلك ضيق المدة الزمنية وكذلك عدم قدرتنا على ترجمة بعض الكتب راجع ذلك في النقص لدينا في اللغة الفرنسية.

رغم ذلك فإنّ اكتمال العمل وإنهاءه عوضنا وأنسانا إلى حد ما هذه صعوبات واستبدالنا ذلك بر....التوصل إلى إمساك العمل بين أيدينا ليكون لنا شرف مناقشته من طرف اللجنة الموقرة وأمام أستاذنا المشرف على عملنا هذا.

نبذة تاريخية:

سميت مدينة طنجة في الكثير من المصادر الجغرافية بمدينة المضيق نظرًا لموقعها عند نقطة التقاء البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وسميت "بمدينة المضيق" لأنها تطل على مضيق جبل طارق ومن الناحية البرية تقع مدينة طنجة في أقصى شمال المغرب، عرفت المدينة عدة تجاذبات تاريخية منذ القدم بكونها كانت مركزًا مهما للتبادل التجاري بين أفريقيا وأوروبا بعد سقوط الأندلس في نهاية القرن 15م، وبعد اختلال التوازن بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، احتلالها البرتغال فالإسبان ثم الإنجليز وفي 1684م تم تحريرها من طرف العلويين الأشراف على يد السلطان "إسماعيل بن الشريف" وذلك في سياق ما قامت به هذه الدولة لتحرير لكل من السواحل المغربية[1]. ثم تحولت إلى محطة تقاطع طرق لنشاط تجاري كثيف نظرًا لموقعها البحري الذي جعل منها مدينة استقطاب لكل الأنشطة.

وخلال القرن 19م كانت تستقبل طنجة كل الأنشطة القنصلية لكل الدول من مختلف المناطق من القارات، موقعها الجغرافي لذلك أصبحت تلقب بالعاصمة الدبلوماسية المغربية فقد كان لهذه المدينة تاريخ حافل بكل مضامين السياسية والاقتصادية وارتبطت قوتها بقوة المغرب، لذلك عندما أصبحت محط أنظار استعمارية مكثفة[2].

تحولت المدينة إلى مجال تنافس شديد بين مختلف الدول الاستعمارية ومنذ ذلك أصبح المغرب يعيش انقساما إقليميا ثلاثيا بين منطقة سلطانية في الجنوب تابعة للنفوذ الفرنسي وعاصمتها الرباط وخليفة في الشمال تابعة للنفوذ الإسباني وعاصمتها تطوان ومنطقة دولية في مدينة طنجة[3].

---

[1] –Isac. J.Assapcage, Tanger, Un Siécle D'histoire, Ediconsnarocaines et lntermationale, tanger, 1978, p 27.

[2] –ibid, p30.

[3] – الكردودي، رحلة الجلالة المحمدية إلى طنجة، عاصمتها الديبلوماسية، 9–13 أفريل 1947م، شركة سليكي إخوان للطباعة، طنجة، 1997م، ص40.أنظر للملحق 1 ،ص87.

الفصل الأول:

الأوضاع العامة بطنجة قبل الحماية

المبحث الأول: الأوضاع السياسية

1. الأجهزة الإدارية المخزنية
2. أثر الطابع الدبلوماسي لطنجة على واقعها السياسي

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية

1. الزراعة
2. الصناعة
3. التجارة

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية

1. فئات المجتمع
2. النمو الديمغرافي
3. انعكاسات التواجد الأوروبي على الوضع الاجتماعي

المبحث الرابع: الأوضاع الثقافية

1. المساجد
2. الزوايا:
3. المدارس

المبحث الأول: الأوضاع السياسية:

1. الأجهزة الإدارية المخزنية:

أ. العامل:

يعتبر العامل ممثل السلطات بالمدينة والقبائل والعشائر والقرى التابعة لها حيث هو يمارس فيها حكمه وسلطته الإدارية والتنفيذية ونوع من السلطة القضائية ومن أبرز من تولى هذا المنصب "عبد الرحمن بن محمد بن عبد السلام بن عبد الصادق" و "الحاج عبد السلام بن الصادق" 1902م[1].

ب. القاضي:

هو الذي يشرف على الأحوال الشخصية للمسلمين ومنازعتهم مع الأشراف العلماء والموظفين الدينيين ونظار الأحباس ومن بين القضاة الذين أشرفوا على المدينة الفقهية "سي عبد السلام الحرابي"[2].

ج. المحتسب:

هو الذي اشرف على جميع مرافق الحياة الاقتصادية (التجارية والصناعية) كما يشرف على التنظيم وتنظيم حركة المرور لكن مع تزايد التدخل الأوروبي في شؤون المدينة تقلصت مهامه حين أوحيل الكثير منها لمصالح لجنة الصحة وطرق البلدية[3].

---

[1]- جمال الدين العمراني، أشطيار طنجة بين سنتي (1900-1912م) جوانب من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رسالة نيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1995-1956م، ص19. ينظر: الكردودي، مرجع سابق، ص62.

[2]- عبد العزيز بن محمد بن الصديق الطنجي، سراج الدلجة في فظل طنجة، ط2، تق: عبد الله عبد المؤمن، مطبعة السليكي أخوين، طنجة، 2013م، ص52.

[3]- عياش جرمان، دراسات في تاريخ المغرب، ط1، مطبعة النجاح الجديد، الرباط، 1986م، ص142.

د. دار النيابة:

كان عمال طنجة هو القائمون على مباشرة الأمور مع الأجانب، وأول من وُلي أشغال النيابة "محمد الخطيب التطواني" وخلفه "محمد بركاش" ثم "محمد الطريس" ثم محمد التازي" الذي استمر حكمه إلى غاية اسقاط دار النيابة سنة 1924م[1].

فمنذ أواخر القرن 19م وبداية القرن 20م تحولت دار النيابة شيئا فشيئا إلى ما يشبه المخزن في صورة مصغرة وقد حدث هذا التطور عندما أصبحت القضايا التي يطرحها التدخل الأوروبي تشكل الحيز الأكبر للمخزن[2].

2. أثر الطابع الدبلوماسي لطنجة على واقعها السياسي

أ. الحماية القنصلية:

لقد كان الحُضور الأجنبي بالبلاد أثر على انتشار الواسع للحماية القنصلية[3] فإذا كانت مقتضيات اتفاقية 1856 (المغرب، بريطانيا)، حيث تقوم على تأكيد على حصر نطاق وحدود الحماية القنصلية في عدد ضئيل من المغارب فان فرنسا قد اعتبرت تلك الامتيازات غير كافية لدعم نفوذها وتحقيق مصالحها التجارية فمارست ضغوطات قوية على المخزن وانتهت بإبرام اتفاقية 1863م[4]، وقد منحت لفرنسا وكل الدول الأجنبية المتعاقدة مع المغرب الحق في بسط الحماية القنصلية.

---

[1]- عياش جرمان، المرجع سابق، ص143.

[2]- عبد العزيز عبد الله، تاريخ المغرب العصر الحديث وفترة المعاصرة، مكتبة السلام دار البيضاء، (د.ت)، ص ص 77، 78. ينظر: جمال الدين العمراني، المرجع السابق، ص30.

[3]- عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880م، ط2، مطبعة المملكة الرباط، 1985م، ص05.

[4]- محمد القبلي، تاريخ المغرب التحيين والتركيب، ط1، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011م، ص469. ينظر: جمال الدين العمراني، اشطيار، المرجع السابق، ص32.

أما هذا الوضع كلف السلطان "الحسن الأول"[1] مندوب سلطاني "محمد بركاش" بفتح المفاوضات مع الهيئة الدبلوماسية قصد إدخال إصلاحات على نظام الحماية القنصلية موجها لها مذكرة تضمنت 20 فصلاً إلا أن المفاوضات باءت بالفشل وأحيلت القضية على مؤتمر مدريد 1880م لكن هذا المؤتمر انتهى دون تحقيق الأهداف ليتسع نطاق الحماية خاصة مع الامتيازات التي يستفيد منها الرعايا المغارب بعد حصولهم على بطاقات الحماية بطرق شتى فشملت أحيانا قبائل بمدينة طنجة.

ب. تدخلات الهيئة الدبلوماسية في الحياة الحضرية للمدينة:

بحكم الطابع الدبلوماسي لطنجة وتحولها إلى مقر للهيئة الدبلوماسية، عملت هذه الأخيرة على إدخال إصلاحات بالمدينة مستعملة تدهور الأوضاع خاصة في مجال الخدمات العمومية مثل قطاع الصحة والنظافة، فأنشأت لهذا الغرض المجلس الصحي[2] 1840م الذي اقتصر عمله بالضغط على السلطان لإنجاز إصلاحات تعلق بتصريف طرقها وتزويدها بالماء الصالح للشرب، زيادة على ذلك لم يتوازن في التدخل في الشؤون المدينة فحسب بل حاول تغيير ايضا في معالمها إذ طالب بهدم البنايات القديمة وبناء أخرى جديدة وأمام تحديات المجلس الصحي التي توجه... سياسته 1902م باستصدار قانون حول مراقبة الدور الجديدة وبناء قنوات ماء فكانت هذه السياسة تستهدف توفير الراحة للأجانب الأوروبية وتأكيد محاسن حضارتهم[3].

---

[1]– عبر الحسن الأول عن هذه الحالة بقوله: "إن إدارتنا تكاد لا تجد في البلاد من صعوبات تحت سلطتنا من كثرة ما منحته في المغرب قبل عهد الحماية وخلاله". ينظر إبراهيم كرايدية، الحماية أصولها وتطورها في مؤتمر مدريد 1880، ط1، شركة الطبع والنشر، دار البيضاء، 1989، ص21. ينظر للملحق رقم 2 ص88.

[2]– المجلس الصحي: يتألف من ممثلي كل من مندوبية أجنبية إضافة إلى 12 عضو منتخبين من طرف المشتركين ويعد هذا المجلس أول من كتب في تاريخ الإدارة الدولية في طنجة. ينظر: عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم (عهد العلويين)، (د.ط)، المغرب، (د.ت)، مج1، ص160.

[3]– محمد أمين بزاز، فتح باب جديدة بطنجة1896–1897م، مجلة دار النيابة، طنجة، س2 ،ع5، 1985م، ص77.

ج. نشاط الجالية الأوروبية بطنجة

- **الصحافة الأجنبية:**

كان الفضل لليهود في ظهور الصحافة الأجنبية بالمدينة 1870م بظهور جريدة أسبوعية لكن لم يُكتب لها الاستمرار ليكون الظهور الفعلي للصحافة الطنجية بعد إقامة مطبعة بطنجة 1880م وهكذا ظهرت الجريدة الأسبوعية بالمغرب الأقصى، كما صدرت أيضا جريدة "انبعاث المغرب" ناطقة باللغة الفرنسية"[1].

ما يميز الصحافة الأجنبية في طنجة خلال هذه الفترة كونها تخدم مصالح من يموّلها ويرعاها كانت تنشر مقالات دعائية معادية ومنتقدة للمخزن دون أن تكشف عن مدلولها الحقيقي[2].

ففي القرن العشرين أصبحت الصحافة الأجنبية أدت للتدخل السلمي لصالح القوى الاستعمارية، فتأسست عدة جرائد كجريدة "أبناء المغرب" كانت موجهة للجاليات الفرنسية بالمغرب، كما أسست "جريدة السعادة" 1904م ثم جريدة "الصباح"1906م والتي كانت موجهة للرأي العام المغربي[3].

أما إسبانيا فأنشأت جريدة إفريقيا الإسبانية 1930م وعلى نفس النهج قامت إسبانيا بتأسيس جريدة ناطقة باللغة العربية وهي جريدة "الحق" في 8 جانفي 1911م[4].

---

[1]- محمد أمين بزاز، لجنة الصحة والطرق البلدية بطنجة، "مجلة دار النيابة"، طنجة، س1، ع1، 1984م، ص52.

[2]- إبراهيم كرايدية، المرجع السابق، ص22. ينظر: محمد أمين بزاز، فتح باب جديدة بطنجة، مرجع سابق، ص78.

[3]- عبد العزيز خلوق التمسماني، دار النيابة السعيدة بطنجة جوانب في نشاطها الديبلوماسي، مجلة دار النيابة، ع1، 1984م، ص ص 21- 25.

[4]- عبد الرحمن بن زيدان، العز والصولة في معالم نظم الدولة، المطبعة الملكية، الرباط، 1961م، ج1، ص324.

- **تأسيس لجنة الصحة والطرق البلدية:**

أدت الجالية الأوروبية دورًا بالغ الخطورة في حياة مدينة طنجة نهاية القرن 19 وبداية القرن 20م هذا الدور تجسد في تأسيس لجنة دولية شبيهة بمجلس بلدي عرف بلجنة الصحة والطرق البلدية، وقد تعزز وجودها سنة 1893 حينما اسند إليها الهيئة الدبلوماسية المتعلقة بالتنظيف والترصيف[1].

اقتصر نشاطها بوضع قوانين لتنظيم حركة المرور داخل المدينة كما اهتمت بقضية تزويد طنجة بالماء الصالح للشرب وعينت طبيبا بيطريا لمراقبة اللحوم كما اقترحت سنة 1912م بتأسيس شرطة حضرية غير أن المشروع اعتبر سابقا لأوانه[2].

- **مشكلة أمن الأوروبيين:**

الأمن الأوروبي بطنجة شكلت الشغل الشاغل للسلطة المحلية خاصة بعد انتشار ظاهرة اللصوصية داخل المجتمع الطنجي[3].

نجد العنصر الأوروبي هو المسؤول الأول بافتعاله للحوادث ودعمه لزعماء اللصوص وإمدادهم بالأسلحة والمال قصد إثارة خلق التمرد والعصيان والانفصال عن السلطة المركزية[4].

---

[1]– عبد الرحمن بن زيدان، المصدر السابق، ص324.

[2]– علال لخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية (1851–1947م)، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، منشورات إفريقيا الشرق، دار البيضاء، 2006م، ص73. ينظر: محمد امين بزاز، الصحة والطرق البلدية بطنجة ،مرجع السابق، ص52_53

[3]– القادري ابو بكر، مذكرات في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940م، ذكريات وأحداث ومواقف،ج1، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، 1992م، ص232.

[4]– المصدر نفسه، ص233.

أيضا استفزازهم للسكان المحليين من خلال تعاطيهم لتربية الخنازير وتركها تتنقل داخل الأزقة وتبعث فسادًا في المقابر الإسلامية فكانوا يطالبون بإنزال أقصى العقوبات بالمتهمين وعزل الموظفين وبأداء[1] تعويضات باهظة[2] ومما زاد الطين بلة هو قيام "أحمد الريسوني" بثورة بالمنطقة والتي عمد من خلالها مهاجمة السواحل والموانئ والشركات الأجنبية واختطاف الأجانب كرهائن مقابل فدية من قبل دولتهم[3].

[1]– أحمد مهاب، الصحافة المغربية والحركة الوطنية في المغرب الأقصى، الدراسات الإعلامية، ع57، 1989م، ص24.

[2]– عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص36.

[3]– عبد العزيز خلوق التمسماني، الاصلاحات الحضرية الأوروبية بطنجة وردود الفعل العربية أيام دراسية حول الإصلاح المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر والعشرين 2–3 أفريل 1983م، جامعة محمد الخامس منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، الرباط، (د.ت)، ص ص 317، 318. ينظر: أحمد مهاب، المرجع السابق، ص37.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية

1. الزراعة:

قدرت المساحة الاجمالية لمدينة طنجة حوالي ألفي ميل مربع، ثلثا هذه المساحة غنية وقابلة لممارسة النشاط الزراعي، تركزت في قبيلة الفحص والمداشر[1]. يسود منطقة طنجة مناخ رطب حيث تتلقى كمية هائلة من الأمطار تساعد على قيام الزراعة وانتشار الغطاء النباتي، لذا فإن غالبية المجتمع الطنجي يعتمد على النشاط الفلاحي كمصدر للعيش ويشمل الإنتاج الفلاحي كالقمح والشعير والذرة البيضاء والفول والحمص، كما تزود تربية المواشي في ممارستها في مداخيل إضافية خاصة بعد بيعهم لمادتي الجلد والصوف[2].

2. الصناعة:

لم يكن للنشاط الحرفي أهمية كبيرة في المدينة ومع ذلك كان مصدر عيش الكثير من الصناع الحرفيين ولم يكن هؤلاء الصناع مجتمعيين على شكل هيئات حرفية في مكان واحد بل وجود الجماعات في أمكنة متفرقة وعلى رأس كل حرفة أمين[3] يتولى فض النزاعات بين الحرفيين ورؤسائهم أو بين الحرفيين أنفسهم، وقد أطلق عليهم المخزن، مصطلح "عرفاء الحرف"، وكان للحرفيين اليهود بالمدينة أمناء خاصون بهم من بني جلدتهم[4].

---

[1]– قدورة زهية، تاريخ المغرب الحديث، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م، ص181. ينظر: إبراهيم كرايدية، الحماية وأصولها وتطورها في مؤتمر مدريد، المرجع السابق، ص150.

[2]– محمد القبلي، المرجع السابق، ص142.

[3]– صلاح العقاد، المغرب العربي، دراسة في تاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط1، مكتبة أنجلو القاهرة، 1980م، ص115. ينظر: عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص20.

[4]– قدورة زهية، المرجع السابق، ص143.

وغالبا ما كانت الحرف وراثية وذات طابع عائلي وكان محتسب المدينة يتولى الإشراف على جميع أمناء الحرف ومن أهم الصناعات نجد المصنوعات الصوفية والفخار إلى جانب دباغة الجلود[1].

3. التجارة:

شكلت وظيفة الميناء إحدى أبرز الدعائم التي قام عليها النمو السريع الذي شاهدته مدينة طنجة في مجال المبادلات التجارية ابتداءً من النصف الثاني من القرن 19م، ولعل أبرز الأسباب التي كسبت ميناء طنجة هذه الفاعلية، هو اختيار المدينة كمقر للبعثات الدبلوماسية، أيضا قرب المدينة من أوروبا والمؤهلات الطبيعية لمرفئها[2]. إضافة إلى موقع المدينة على مضيق جبل طارق الذي ازدادت أهميته بعد فتح قناة السويس سنة 1869م دون أن ننسى عامل الامتيازات الممنوحة للأجانب خاصة في معاهدة 1856م التي سمحت لبريطانيا بحرية تصدير واستيراد المواد من السلع والمنتوجات والترخيص لها باستيراد المواد الأساسية التي يحضر ببيعها للأجانب (القمح والشعير) وحصر قيمة الرسوم الجمركية بـ 10% من قيمة معظم السلع والسماح للتجار البريطانيين بكراء وبناء المخازن لسلعهم بالموانئ والمدن بما في ذلك طنجة وإعفائهم من جميع الضرائب[3].

كان ميناء طنجة يستقبل مواد متنوعة يتراوح عددها ما بين الخمسين صنفا وتحتل ضمنها المنتوجات القطنية بكل أنواعها المكانة الرئيسية من حيث القيمة[4]، بالإضافة إلى الحرير والشاي واللبن والسكر، أما الصادرات التي كانت تمر عبر طنجة فتشمل مواد مختلفة

---

[1]– محمد القبلي، المرجع السابق، ص163.

[2]– القدوري عبد المجيد، وقفات في تاريخ المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، دار البيضاء، 2001م، ص134. ينظر: محمد أمين بزاز، لجنة الصحة والطرق البلدية بطنجة، المرجع السابق، ص71.

[3]– المرجع نفسه، ص73. ينظر للملحق رقم 3 ، ص 89.

[4]– فيجال علي وآخرون، الجهاز الاقتصادي في مدينة طنجة، فاس العتيقة مقارنة منهجية، مجلة كان، ع2، كلية العلوم الإنسانية، فاس، 1987م، ص50.

من أصل نباتي وحيواني إلى جانب بعض المنتوجات الحرفية التي تحتل فيها البلغة الفارسية المكانة الأولى وما يميز ميناء طنجة خلال هذه الفترة أنه لم يكتفي بتصدير منتوجات طنجة بل أصبح يصنف إليها منتوجات المناطق الداخلية البعيدة والمنتوجات الحرفية لمدينة فاس التي اتخذت من مرسى طنجة منفذا لها للاتصال بالخارج[1]. كما أن المواد المستورة إلى طنجة لم تكن موجهة للاستهلاك المحلي فحسب بل يتم شحنها إلى فاس وغيرها، ومعنى ذلك أن طنجة قد أصبحت البوابة الرئيسية التي اعتمدتها الدول الأوروبية لتحقيق تغلغلها الاقتصادي في الأرض المغربية قاطبة[2].

[1]–محمد صفدي الزيدي، التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011م.ص82

[2]– القدورة عبد المجيد، فيجال علي، المرجع السابق، ص 83

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية

1. فئات المجتمع

يتكون المجتمع الطنجي من ثلاثة فئات:

أ. المسلمون:

تنقسم هذه الفئة إلى فئة خاصة والتي تحتل موقع متميز في المدينة وضمت رجال السلطة والأشراف وكبار التجار ورجال الدين من الفقهاء وأئمة المساجد، أما الفئة الثانية فئة العامة وضمت معظمهم السكان من جنود وحرفيين وعمال وغيرهم[1].

ب. اليهود:

هي الفئة الثانية في المجتمع الطنجي، تشكلت هاته الجماعة من عناصر مختلفة فإلى جانب الأسر المحلية قدمت أسر أخري للمدينة، كأسرة "ناهون" من تطوان، وأسرة "طوليدانو من مكناس" وأخرى ذات أصل أندلسي أمثال عائلة "لريدوا" وكانت التجارة غالبية نشاط هده الفئة[2].

ج. الأوروبيين:

تضم هذه الفئة الهيئة الدبلوماسية والجاليات الأوروبية على رأسهم الاسبان والفرنسيين والبريطانيين[3].

---

[1]- محمد السنوسي، المقاومة المغربية ضد الاستعمار (1904-1955م) والتجليات الهلال العربية، المغرب، 1997م، ص163.

[2]- المرجع نفسه، ص164.

[3]- محمد الصفدي الزيدي، المرجع السابق، ص267.

2. النمو الديمغرافي:

غرف المجتمع الطنجي تزايدا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ،على الرّغم من الأزمات التي عانت منها المدينة والمغرب ككل ،ومنها أزمات وبائية كوباء الكوليرا 1895م[1] الذي راح ضحيته حوالي 700 ضحية وكان النصيب الأكبر للضّحايا من السكان الأصليين، وهذا راجع بطبيعة الحال إل مستوى التغذية والسكن والنظافة وكذلك إلى إهمال الأساليب الوقائية[2].

الذي راح ضحيته حوالي 700 ضحية وكان النصيب الاكبر لضحايا من السكان الاصلين، وهذا راجع بطبيعة الحال الي مستوي التغذية والسكن والنظافة وكذلك الي اهمال الاساليب الوقائية[3]. أما بالنسبة للأزمات الغذائية والتي كانت رفيقة الأوبئة وقد احدثت بعضها مجاعات رهيبة خاصة سنتي 1868- 1878م بعد تفشي الكوليرا واشتداد وطأة الجفاف والجراد[4].

بالتالي لم تكن هذه الأزمات عائقا أمام النمو السكاني السريع، خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ففقد ارتفع العدد من خمسة آلاف نسمة عام1808م إلى خمسة عشر ألف نسمة عام 1875م وفي عام 1895م أي في مدة حوالي 10 سنوات تضاعف عددهم مرتين من حوالي ثمانية عشرة ألف نسمة إلى حوالي أربعين ألف نسمة، ليرتفع عام 1901 إلى خمسة وأربعين ألف نسمة[5].

---

[1]- محمد الأمين البزاز، لجنة الصحة والطرق البلدية، المرجع السابق، ص151.

[2]- محمد الأمين البزاز، فتح باب جديد ...، المرجع السابق، ص120.

[3]- مرجع نفسه، ص120

[4]- عبد العزيز خلوق التمسماني، الاصلاحات الحضرية الأوروبية بطنجة، المرجع السابق، ص27.

[5]- محمد الأمين بزاز، فتح باب جديدة...، المرجع السابق، ص 127.

يمكن تفسير هذه الزيادة لعدة عوامل أهمها: أن المجتمع الطنجي لم يكن مجتمعا مغلقا بل كانت تنتابه تيارات النزوح القروي وقد ارتبطت بانفتاح المغرب على التجارة الأوروبية، التي كانت تجلب صوب هذه المدينة وغيرها من المدن الساحلية أعداد متزايدة من القرويين سنة بعد أخرى أيضا بالجفاف فبعد انهيار المحاصيل واستنفاذ المواد الغذائية الاحتياطية، لم يكن أمامهم سوى الالتحاق بالمدينة[1].

3. انعكاسات التواجد الأوروبي على الوضع الاجتماعي:

لقد أثّر الوجود الأوروبي بطنجة على البنية الاجتماعية، إذ ازدادت الفوارق بين فئات المجتمع خاصة مع انتشار ظاهرة الحماية القنصلية وما أصبح يشكله هؤلاء على أمن الأفراد سواء في ممتلكاتهم أو أرواحهم فتقيد الولاة المغاربة عن التدخل في شؤون هذه الفئة من السكان شجعهم على النهّب والاعتداء وحتى القتل، لذا لم يبق أمام المظلومين إلا الاعتماد على وسائلهم الخاصة[2]. فإذا كان الخاصة من العلماء قد شنوا عليهم الحرب فيما يخطبون من خطب، فإن غالبية العوام ردوا الصاع صاعين بممارسة أعمال النهب والقتل ضدهم.

هذا أدى بطبيعة الحال إلى زعزعة الأوضاع الأمنية داخل المجتمع الطنجي خاصة مع تدخل الأجانب في شؤون المدينة تحت غطاء الاصلاحات والتي اعتبرها غالبية السكان بدعا والمجتمع وتهدد قيمه[3].

مع ذلك لم يكن النشاط الأوروبي عديم التأثير فقد تجلت عدة تغيرات مسّت المجتمع الطنجي في قيمه وأخلاقه وأذواقه وأفكاره، بانتشار عادات جديدة كالتدخين وتعاطي الكحول وقضاء الوقت في المقاهي[4]. ومن العادات الجديدة التي تدّل على التغيير وإقبال السكان

---

[1]- محمد السنوسي، المرجع السابق، ص164.

[2]- المرجع نفسه، ص167.

[3]- عبد العزيز خلقوق التمسماني، الاصلاحات ....، المرجع السابق، ص128.

[4]- محمد الأمين بزاز، فتح باب الجديدة...، المرجع السابق، 221.

على التلقيح والزيارات الطبية الأجنبية، وقد تجلت هذه التحولات بصفة خاصة وسط المحميين ومقدمتهم اليهود الذين تركوا حتى الزي التقليدي وأخذوا يلبسون اللباس الأوروبي[1].

[1]– عبد العزيز خلوق، المرجع السابق، ص229.

المبحث الرابع: الأوضاع الثقافية

1. المساجد:

كان للمسجد دور فعال داخل المجتمع الطنجي، فلم يكن مركزًا للعبادة فقط، بل تعداه كونه مؤسسة جامعة ينبع منها الاشعاع الحضاري ومدرسة يتكون ويتحصن من خلالها الفرد الطنجي ضد الثقافات الدخيلة عليه ولهذه الأهمية تعددت المساجد بمدينة طنجة وأحوازها[1]. إذ كانت تضم قراها البلغة 248 قرية حوالي 248 مسجدا عن سائر مساجد طنجة هو موقعه في مدخل المدينة[2]. لذلك لا تكاد تجده خاليا من المصلين، كان مقصدا لطلبة العلم إذ كانت تدرس فيه مختلف العلوم بحيث تعقد فيه أكثر من عشر حلقات في اليوم ومن الأساتذة الذين درسوا فيه الشيخ "عبد الصمد كنون"[3] والفقيه "محمد بن الصديق الضماري[4].

2. الزوايا:

تعدد الزوايا بطنجة، فالمتجول في المدينة لا يكاد يفارق زاوية حتى تقابله الأخرى ومنها الزاوية الوزانية، الزاوية القادرية، الزاوية العيساوية[5].

---

[1]– حرب الاستقلال، المغرب الأقصى، مراكش قبل الحماية، عهد الحماية، افلاس الحماية، مكتب المستندات والأنباء، 1951م، ص232.

[2]– المصدر نفسه، ص233.

[3]– الشيخ الصمد بن التهامي المدني كنون ولد بفاس عام 1873م اشتغل بالتدريس بالجامع الكبير والزاوية الناصرية بطنجة توفي في عام 1934. أنظر: أحمد العلاونة، نظرات في كتاب الأعلام، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت، 2003، ص180.

[4]– الفقيه محمد بن الصديق الغماري من مواليد طنجة اشتغل في مختلف العلوم من التفسير والفقه والحديث، حارب الاستعمار من خلال دروسه بالجامع الأعظم ألقى فيه خطبة ومجالسه الخاصة والعامة . أنظر: عبد السلام بن العربي بوعياد الطنجي، نبذة تاريخية عن حياة سدي محمد بن الصديق وجهاده ضد الاستعمار، دار البيضاء، (د.ت)، ص08.

[5]– بيضون جميل وآخرون، تاريخ المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ليبيا)، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977م، ص ص 180–182.

3. المدارس:

أسس السلطان الحسن الأول سنة 1875م المدرسة الحسينة كان يدّرس فيها الحساب والهندسة والتنجيم والجغرافيا واللغة العربية والمبادئ الدينية الأولية واللغة الأجنبية[1].

كانت هذه المدرسة تعد الطلبة لإكمال دراستهم بالخارج، لذا يُختار طلبتها من بين نجباء التلاميذ من سائر أنحاء المغرب وتتراوح أعمارهم بين 15 و18 ويقيموا بها من 03 إلى 6 سنوات[2].

اهتم اليهود بالتعليم فأنشأوا عدة مدارس بالمدينة منها مدرسة البنين سنة 1865م والبنات سنة 1874م كما حاول اليهود تكوين مهنيين من التلاميذ الفقراء الذين لم يستطيعوا متابعة دراستهم فأسسوا لهذا الغرض مدرسة 1873م[3].

كانت هناك مؤسسات تعليمية تابعة إما للقنصليات أو للبعثات الكنائسية التبشير[4] هناك مدارس تابعة لحماية الجنوب يطلق عليها "فرانكو-أراب" وأخرى تابعة لحماية الشمال ويطلق عليها "اسبانو-أراب" غير أن هذه المدارس لن تكن محل ترحيب في المجتمع الطنجي، وحتى الذين كانوا يدخلون أبنائهم لهذه المدارس كانوا مضطرين لأنهم لم يجدوا عنها محيد[5]. وقد حذر علماء المدينة من خطر هذه المدارس لما يترتب عنها من مخاطر على الثقافة المغربية ومن بينهم الفقيه "محمد بن الصديق الغماري" الذي حاول من خلال

---

[1]- الخلوفي محمد الصغير وآخرون، الظهير البربري من خلال مذكرات صالح العبدي مع إطلاله على مدينة آسفي من خلال بكورة الزيدة وعبده الفقيه الصبحي السلاوي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993م، ص 67.

[2]- المرجع نفسه، ص76.

[3]- العروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب،ج3 ،ط1، المركز الثقافي، الدار البيضاء، المغرب، 1999م، ص30.

[4]- المرجع نفسه، ص31.

[5]- غلاب عبد لكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الامبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م، ص304.

خطبة تحذير الناس من إدخال أولادهم لهذه المدارس بين ضرر ذلك في الدين وما يترتب عليه من المفاسد في الاعتقاد والأخلاق ومصالح البلاد[1].

[1]– العروي عبد الله، المرجع السابق، ص31.

الفصل الثاني: مراحل فرض الحماية الدولية على طنجة

المبحث الأول: الاتفاقيات الودية الفرنسية

1. مؤتمر مدريد 1980 + الاتفاق الفرنسي الإيطالي 1902
2. الاتفاق الانجليزي 1904
3. الاتفاق الاسباني 1904

المبحث الثاني: التنافس الأوربي على المنطقة

1. مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906
2. الاتفاق الفرنسي الألماني 1911
3. الاتفاق الفرنسي الإسباني 27 نوفمبر 1912

المبحث الثالث: توقيع معاهدة الحماية

المبحث الرابع: ردود الفعل الأولية على توقيع المعاهدة

المبحث الأول: الاتفاقيات الودية الفرنسية

1. مؤتمر مدريد 1880:

ورث المغرب الكثير من المشاكل وذلك بسبب التنازلات والامتيازات التي كانت تمنح من قبل السلاطين منذ النصف القرن الثامن عشر ومع اختلاف الأسباب التي أدت لذلك وأهم مواضيع فترة السبعينيات كان نظام الحماية يعد أبرزها لأن هذا النظام كان بفضله تستطيع الدول الأوروبية من تطبيق سياسة الاستيطان التي كان تسعى من وراءها إلى تمكين جاليتها ومواطنيها من أن يستوطنون فيها لتحقيق أهدافهم في مختلف المجلات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، ...الخ، وفرض نفوذ السلطة الأجنبية على المواطنين مع الاحتفاظ بنفس الجنسية[1].

إن مؤسسة الحماية الدبلوماسية سهلت على الدول الأوروبية من الوصول إلى اهدافها وذلك بسبب الفوائد التجارية الكبيرة، وأصبح للنظام الحماية الدبلوماسية أبعاد عميقة وواسعة ومختلفة، ولهذا نجد أن الأطماع توسعت حول المغرب حيث تعدت إلى الولايات المتحدة وبلجيكا والسويد وسردينيا إضافة إلى ألمانيا وإيطاليا[2].

قام السلطان "حسن الأول" بعقد عدة اجتماعات مع ممثلي الدول الأوروبية بطنجة لوقف حماية الدول الأجنبية للمواطنين المغاربة ولكن كان موقف الأوروبي هو الرفض لهذه المطالب حيث أن "تيسوفيري" كان رافضا لنظام الحماية لأنه كان يعرقل أهدافه وهي أن يجعل المغرب جزء من فرنسا فقط أما "هاري" الذي يعتمد عليه السلطان كان مقتنعا بضرورة تجسيد المؤتمر وانعقاده خارج المغرب[3].

---

[1]– محمود علي عامر، تاريخ المغرب العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، (ب.م.ن)، 2009م، ص200.

[2]– علال لخديمي، المغرب في مواجهة التحديات، المرجع السابق، ص331.

[3]– المرجع نفسه، ص332.

أين أجرى أبحاث حول الوزارة الخارجية البريطانية في موضوع الحماية الدبلوماسية ومن هنا انبثقت فكرة عقد مؤتمر دولي خارج المغرب وبدأ وزير خارجية انجلترا " ماركيز""سلزبوري"، وقام بمراسلة سفراء انجلترا المعتمدين لدى الدول وفي حالة الموافقة على عقد المؤتمر لأن مدريد هي أنسب مكان للاجتماع وتلقت اسبانيا الدعوة وكانت مرتاحة كثيرا وخاصة بعد انسجام الذي كان بين ممثلو الدولتين وكان موقف الطائفة اليهودية هو المعارضة لهذا المؤتمر لأن من أهم أسباب المؤتمر هو رفض السلطان" حسن الأول "التجنيس لرعايا المغاربة من قبل الدول الأوروبية مما أدى إلى غضب البعض وعارضو هذا القرار في كل من فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة[1].

إن الدول الأوروبية (بلجيكا، إيطاليا، بريطانيا، فرنسا، السويد) لما فرضت على المغرب في 1862 معاهدة تمنح لهم امتيازات وتنازلات ولهذا كان السلطان الحسن الأول[2] يعمل جاهدا لإلغاء هذه الاتفاقية فقام "ديرموندهاي"[3]. بتقدم اقتراح على" الحسن الأول" وهو عقد مؤتمر دولي يجمع كل الدول الأوروبية التي تقوم بتطبيق سياسة الحماية للبحث عن حلول لهذه المشكلة ولكن كان هذا سببا في حدوث نزاعات وتوتر العلاقات بين المغرب والدول الأوروبية لذلك تم نقل المؤتمر إلى مدريد حيث رحبت إسبانيا بهذا أي عقد المؤتمر في عاصمتها إلا أن فرنسا أبدت رفضها لأن هذا المؤتمر بتعارض مع مصالحها[4].

---

[1]– محمد القبلي، المرجع السابق، ص162.

[2]– حسن الأول 1876–1994 سلطان المغرب حاول أن ينقذ بلاده من التدهور بسبب هزيمتين ساحقتين في وادي آسلي 1844، وتطوان 1860، أنشأ مصنع للذخيرة في فاس توفي في أحد الحملات سنة 1894ينظر: أمل عجيل، قصة وتاريخ الحضارات العربية (ليبيا، السودان، المغرب)، بيروت 1999م، ص199.

[3]– ديرموندهاي: وزير بريطاني بالمغرب في 1840 عقد سنة 1756 معاهدة مع المغرب مما سمح للأجانب استثمرت في المغرب. ينظر إلى محمود علي عامر، مرجع سابق، ص202.

[4]– عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص244.

إن المغرب رحب بالفكرة وكان متحمسا لتحقيقها حيث يرغب في إيجاد حلول لمشاكله والمؤتمر هدفه وضع حد لهذه الأوضاع عقد المؤتمر في 3 جويلية 1880 في مدريد عاصمة اسبانيا كان مؤتمر دولي حيث حضره مندوبون عن فرنسا وإسبانيا وإنجلترا وبلجيكا والدنمارك والنمسا والولايات المتحدة وإيطاليا وهولندا والبرتغال بالإضافة إلى مندوب المغرب وانظمت روسيا في سنة 1881 وكان من أهم ما حدث في مؤتمر مدريد 3 جويلية 1880 هو توقيع اتفاقية بين المغرب ومفوض الدول الأوروبية التي شاركت وعرفت باتفاقية" دونت" التي تحتوي قانون الحماية والتجنيس أي فصولها الثمانية عشر ومن أهم مقرراته[1]:

1-أقر المؤتمر نظام الحماية القنصلية تكون فردية ومؤقتة، يتفق أن يستفيد منها الفرد مدى حياته، لكن إذا مات انقطعت فلا تورث لأعقابه وبني عمومته.

2-أقر أن لا تمنح الحماية القنصلية إلا للمغاربة الذين يقيمون خدمات فعلية للنواب أو القناصل أو التجار الكبار.

3- ينتفع بالحماية القنصلية المحمي وأفراد أسرته الذين يعيشون في كنفه[2].

4-أن الحماية القنصلية تسقط على المخالطين من أهل البوادي.

5- يجب على المفوضية الأجنبية أن تسلم لائحة بأسماء محمييها وكل تغيير يطرأ عليها يخبر به.

6- يجب أن يزود كل المغرب محمي بشهادة حماية تحمل إمضاء النائب المفوض المقيم طنجة[3].

7- أقر المؤتمر نظام المحاكم القنصلية.

8-حق الملكية في المغرب للأجانب بترخيص خاص من المخزن.

---

[1]- عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص163.

[2]- محمد أمين بزاز، فتح باب جديدة بطنجة، المرجع السابق، ص158.

[3]- محمد القبلي، المرجع السابق، ص245.

9- حرم على المغاربة التجنيس بالجنسية الأجنبية.

10- في حالة مزاولة أجنبي لحرفة الزراعة في المغرب، وفي حالة المغاربة المتمتعين بحماية الأجانب فإنهم يؤدون الضريبة الزراعية إلى قناصل الدول الأجنبية، ويقوم القنصل بدفعها إلى الحكومة المغربية.

11- يقدم القناصل للحكومة سنويا لوائح بأسماء رعايا بلادهم في المغرب وأسماء المحميين منهم.

وقد حرص السلطان الحسن الأول على نشر المساواة والعدل بين دول الأجنبية جميعا في الحقوق والامتيازات وذلك لتحقيق السياسة التي رسمها السلطان" حسن الأول "للمغرب، وتمكنت فرنسا في الأخير من توقيع اتفاقية في 1863 التي حققت من خلالها تنازلات وامتيازات واسعة في المغرب بعد انتصارها في المغرب في حرب "تطوان"[1] 1860-1861 وفي تلك الأثناء وإضافة إلى رغبتها في توسيع خططها الاستراتيجية اتجاه المغرب قامت فرنسا باحتلال تونس في 1881[2].

2. الاتفاق الفرنسي الإيطالي 1902:

لقد سادت العلاقات بين فرنسا وإيطاليا جو من التوتر عقب احتلال فرنسا لتونس وفرض الحماية عليها عام 1881م[3]، وسبب ذلك يعود إلى كون إيطاليا كانت هي كذلك تمهد لاحتلال القطر التونسي وذلك لعدة أسباب منها:

1- لأن ساحلي إفريقيا الشمالي أقرب السواحل الإفريقية لإيطاليا فمن الطبيعي أن يكون هو المجال المناسب للتوسع دول كإيطاليا لتمكن قوتها البحرية من تكوين وإدارة مستعمرات

---

[1]- تطوان: أسست في عهد يوسف المريني وتأسست عمارتها مليلة في العصر المريني في القرن التاسع احتلها الإسبان عند احتلالهم المنطقة الشمالية بعد إعلان الحماية على المغرب 1912. ينظر: أمل عجيل، المرجع السابق، ص45.

[2]- علال لخديمي، المغرب في مواجهة، المرجع السابق، ص165.

[3]- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر بلاد المغرب، ج14، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996م، ص350.

في مناطق نائية بعيدة كثيرا عن وطن الأم وبالتالي بقيت تونس من نصيبها وكذلك قربها جغرافيا منها وهو الأمر الذي دفع بإيطاليا إلى إعلان انضمامها إلى ألمانيا عدوة فرنسا.

2- كانت إيطاليا تسعى إلى إيجاد مجال للهجرة والعمل الإيطاليين فشمال إفريقيا كان الأنسب للنشاط الإيطاليين[1].

3- بالإضافة إلى العاملين الجغرافيين هناك عامل تاريخي فقد كان الإيطاليون يعتبرون أنفسهم ورثة الإمبراطورية الرومانية، فكان طبيعيا إذا فكروا في التوسع أن يكون شمال إفريقيا من أهم الإمبراطورية الرومانية القديمة[2].

لكن سرعان ما بدء الجفاء بين إيطاليا وفرنسا وساءت العلاقات بينهما لدرجة جعلت الإيطاليين يتجهون صوب دول وسط أوروبا ويدخلون في تحالف ثلاثي مع ألمانيا والنمسا ضد فرنسا، إضافة إلى أطماع الإيطاليين في ساحل شمال إفريقيا أدى إلى مضايقة فرنسا في كل من المغرب وطرابلس. لقد كان الخلاف بين فرنسا وإيطاليا في بداية القرن العشرين حول حوض البحر الأبيض المتوسط لأنه كان الأنسب لنشاط الإيطاليين[3].

كانت نتيجة عقد اتفاق ثنائي بين فرنسا وإيطاليا حول سواحل شمال إفريقيا سنة 1902م، حصلت إيطاليا بموجبه في مقابل تنازلها لفرنسا على المغرب الأقصى على حرية العمل في طرابلس الغرب[4]، وأجبرت الدول سلطان مراكش على إصدار ظهير" آذار" 1903م، بتشكيل لإدارة طنجة يتألف من 26 عضوا يعين القناصل عشرة وينتخب الأجانب من سكان طنجة اثني عشرة منهم، ويعين السلطان مراكشيا واحدا، كما يعين خادما يهوديا

---

[1]- رأفت الشيخ، تاريخ المغرب المعاصر، عن الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، (د.م)، 1996م، ص141. ينظر محمود شاكر، المرجع السابق، ص351.

[2]- شوقي عطاالله الجمل وعبد الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء، الرياض، 2002م، ص206.

[3]- محمود شاكر، المرجع السابق، ص352، 353.

[4]- رأفت غنيمي الشيخ، التاريخ المعاصر للأمم العربية الإسلامية، دار الثقافة، القاهرة، 1992م، ص97.

واحدا، والحاكم المحلي مسلمين اثنين[1]، وهذا ما أثار النقمة ضد السلطان وقامت الثورة ضده. وأطلق عليه عبد الأجانب وكانت قاعدة الثورة مدينة" تازة "وكان السلطان قد أقام فعلا مجلسا للأعيان وكان يعتمد عليه في رفض مطالب فرنسا ويحتج بأن مجلس الأعيان يمثل الشعب وقد رفض هذه المطالب[2].

كما منحت فرنسا حرية العمل في مراكش مقابل إطلاق يد إيطاليا في طرابلس وإنهاء الخلاف بينهما بدون أي نزاعات بشكل نهائي في نوفمبر 1902م[3].

إن بريطانيا مسيطرة على كل من مصر وقبرص[4] أي كانت مستعمرات تابعة لها وكذلك فرنسا احتلت كل من الجزائر وتونس ولذلك كانت منافسة بينهم شديدة حول المغرب حيث هدف كل منهما السيطرة على المغرب وذلك لفرض الهيمنة على البحر الأبيض المتوسط[5]، لذلك قامت العديد من الحروب بين القوتين في القرن التاسع عشر إلى أن انضمت إليهم ألمانيا كقوة بحرية تهدد مركز إنجلترا، لذلك قامت إنجلترا على إصلاح علاقتها مع فرنسا وتحالف معها للحفاظ على مكانتها لأن كانت بين بريطانيا وفرنسا صراعات وتحديات سياسية[6]،أي حول الاتفاقيات والمصالح وذلك منذ زمن ورغم هذه

---

[1]– إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة القبيكان، الرباط، 2000م، ص419. أنظر: محمود شاكر، ص147.

[2]– رأفت غنيمي، المرجع السابق، ص85.

[3]– إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص148.

[4]– قبرص: ثالث جزر البحر الأبيض المتوسط حجما تقع في الزاوية الشرقية الشمالية تبعد عن الشاطئ التركي مسافة 70 كلم^2 وعن سوريا 20 كلم^2. ينظر: الناصري محمد المكي، فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى، ط2، شركة بابل للطباعة والنشر، الرباط، 1993م، ص230.

[5]– المصدر نفسه، ص232.

[6]– شوقي جمل، المغرب العربي الحديث (1516–1918م)، دار الفكر، عمان، 2010م، ص315.

الاختلافات اجتمعت بريطانيا وفرنسا وذلك للقضاء على ألمانيا وإبعادها على المغرب ولهذا لجأت إلى التفاوض لتسوية الحلافات والصراعات[1].

تولى عرش إنجلترا عام 1901م الملك "أدوارد السابع" وذلك ساعد على تهيئة الجو المناسب للتقارب بين إنجلترا وفرنسا حيث كانت له ميول معروفة اتجاه فرنسا مما ساعد ذلك على إقامة المفاوضات بين الطرفين أي بين فرنسا وإنجلترا[2].

قامت المفاوضات واشترك فيها كل من "اللورد كروم"[3] حيث هو الشخص الذي كان على علم بوضع وموقف بلاده وشارك أيضا وزير المستعمرات الفرنسي "وبول كامبو"[4] والسفير الفرنسي في انجلترا من الجانب الفرنسي، وقد تعثرت المفاوضات عدة مرات لعدة أسباب لكن في آخر المطاف توصل الطرفان إلى اتفاق في 8 أفريل 1904 م واشتهر باسم الاتفاق الودي، وقد وقعه عن فرنسا سفيرها في لند "كامبونو" تضمن الاتفاق جزءا هاما وخاصا بالمغرب حيث تكون من تسع مواد قد أعلنت وخمس مواد بقيت سرية، ومن أبرز المواد المعلنة نجد أن فرنسا أطلقت يدها في المغرب وأيضا تضمنت مساعدة المغرب في الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والعسكرية، وكذلك تضمنت الاتفاقية السرية على إمكانية تقسيم المغرب بين فرنسا وإسبانيا حيث تحددت مناطق النفوذ بين الأطراف المعنية

---

[1]– شوقي جمل، المرجع السابق، ص316.

[2]– إدوارد السابع: ملك بريطانيا وهو الابن الأكبر للملكة فيكتوريا. ينظر: شوقي عطاالله جمل وعبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص315.

[3]– اللورد كروم: سياسي بريطاني ومعتمد بمصر من 1883–1907 اشتغل بالجيش البريطاني في 1858 وجاء لمصر مندوب بالصندوق الذي يتضمن حقوق الأجانب، عمل وزير للمالية 1880–1883 حيث عاد إلى مصر بعد الاحتلال قنصل لبريطانيا الداخلية. أنظر: محمد أمين بزاز، فتح باب جديدة ....، المرجع السابق، ص135.

[4]– كامبو: سياسي فرنسي معاصر لروسبد بير انتخب في الجمعية التأسيسية عضو لجنة الخلاص الوطني في أفريل 1793 ورئيسا للجنة المالية منذ 1793 حتى 1795 انسحب من الحياة السياسية 1856. ينظر: أحمد مهاب، المرجع السابق، ص140.

فنجد إسبانيا مناطق نفوذها هي المنطقة المحيطة مليلية[1] وسبتة[2] وبعض الأملاك الإسبانية إضافة إلى إدارة المنطقة الساحلية المحايدة لمنطقة مليلية بشرط أن لا تتخذ أي قرار فيها دون موافقة فرنسا، صرحت بريطانيا بأنها لن تقف في وجه فرنسا في هذا الموضوع بشرط أن لا تمس بحقوقها في المغرب بموجب المعاهدات والاتفاقيات وأهم هذه الحقوق هو حق الملاحة الساحلية بين الموانئ المغربية التي تتمتع بها السفن البريطانية منذ سنة 1901م[3].

3. الاتفاق الفرنسي الإسباني 1904:

وقعه من الجانب الفرنسي وزير الخارجية ديلكاسية[4]Delcasseومن الجانب الإسباني ليون راي كاستيلوLeon Ray Castillo نص الفصل التاسع من هذه الاتفاقية على ما يلي "ستحتفظ طنجة بطابع خاص الذي يحوله لها وجود الهيئة الدبلوماسية ومؤسساتها البلدية والصحية".

كما يعتبر هذا الاتفاق الفرنسي الإسباني امتداد لاتفاق أفريل 1904م، حيث انظمت إسبانيا للاتفاق الودي في 7 أكتوبر 1904م[5]. كانت الخطوة التالية هي التفاهم مع إسبانيا

---

[1]– مليلية تقع شمال شرق المغرب على شاطئ البحر المتوسط. ينظر: محمود صالح الكروي، أزمة سبتة ومليلية بين المغرب وإسبانيا ودوافعها وأهدافها، مجلة سياسية، الدولية، ب.ع.ب (ت.ن)، ص ص143–144.

[2]– سبتة: تقع في شمال المغرب على البحر المتوسط هي شبه جزيرة مستطيلة فيها مرتفع صخري يسمى جبل الميناء وهي جبل الميناء وهي مقربة من مدينة تطوان وتقع قبالة شبه جزيرة جبل طارق. ينظر: صالح الكروي، مرجع نفسه، ص143.

[3]– محمود صالح الكروي، المرجع السابق، ص149.

[4]– ديلكاسية: هو سياسي فرنسي كان وكيلا لوزارة المستعمرات ثم وزيرها (1893–1895م) ووزير خارجية الفرنسية (1898–1905)، كان له تأثير كبير في تكتيل الدول الأوروبية في الحرب العالمية الأولى ثم اضطر للاستقالة في أزمة مراكش بناء على طلب الامبراطور عليوم الثاني إلا أنه رجع إلى ميدان السياسة في 1909م. أنظر: محمد خير فارس، تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب (1912–1937م)، دمشق، 1977م، ص9.

[5]– صلاح العقاد، المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، المرجع السابق، ص219.

حول مناطق النفوذ وبداية المفاوضات بهذا الشأن منذ 18 أفريل 1904 وصادفت عدة صعوبات:

أولا: احتجت إسبانيا على صغر مساحة منطقة النفوذ التي تعرفها فرنسا بالقياس الي مشروع 1902م خاصة وأن التقسيم الجديد يخرج فاس وتازة من منطقتهم[1].

أجاب ديلكاسية بأن فرنسا قد ضحت بمصالح أخرى من أجل الوصول إلى مراكش ثم ان الاتفاق الودي لا يشير إلى حقوق إسبانيا في منطقة الجنوب وفرنسا مستعدة لذلك لإعطاء إسبانيا جزءا صغيرا في الجنوب[2]، ولكن بدون إقليم السوس ثم تجاهل "ديلكاسية" قيلا في توزيع منطقة الريف رغم احتياجات العسكريين الفرنسيين وأصبحت منطقة النفوذ حسب اتفاقية 1904م توازي تقريبا $\frac{1}{5}$ المنطقة الفرنسية.

أما نقطة الخلاف الثانية بالإصلاحات، وحسب الاتفاق الودي تأخذ فرنسا منذ التوقيع على عاتقها الإصلاحات المالية والإدارية ... إلخ[3].

لكن الخلاف اختتم حول نقطة أخرى وهي إصرار فرنسا على سرية الاتفاق واعترض "ديلكاسية" بأن إعلان الاتفاق سيثير مشاكل دولية وفضلا على ذلك يمكن التصريح بتقسيم بلد مازال مستقلا رسميا إلى مناطق الاحتلال واقترح أن يطلع رؤساء الأحزاب بصورة ودية على الاتفاق وأخيرا حل الخلاف بتجزئة الاتفاقية بين تصريح علني وبنود سرية[4].

لقد تعهدت إسبانيا في القسم السري من الاتفاقية على عدم التصرف في منطقتها خلال 15 سنة إلا بموافقة فرنسا وعدم التنازل عن أي جزء من منطقتها لطرف ثالث والاعتراف

---

[1]– علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، المرجع السابق، ص84.

[2]– صلاح العقاد، المغرب العربي، دراسة في تاريخه، المرجع السابق، ص220.

[3]– المرجع نفسه، ص221.

[4]– محمود علي داهش، المغرب في مواجهة إسبانيا، صفحات من الكفاح الوطني ضد الاستعمار 1903–1927م، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010م، ص151.

بوضع طنجة وأقرت كل الدولة بحرية بإنشاء المدارس وتداول أهمية الفرنسية والإسبانية في كلتا المنطقتين والمادة 16 من الاتفاق السري تنص على عدم نشر بنود هذه الاتفاقية إلا بعد تشاور[1].

لقد عملت فرنسا من أجل نجاح استراتيجيتها في احتلال المغرب على تلوين سيادتها وتطويعها كي تتلاءم وترسخ ظاهرة الاستعمار حيث كانت تهدف سياستها إلى تفكيك قواعد الهوية الوطنية وإذابة الشخصية المغربية[2].

يتجلى تفوق فرنسا في هذا المضمار عندما قامت بإبرام عدة اتفاقيات من أجل إزاحة من طريقها أكبر منافسيها على المغرب الاتفاق الودي مع إيطاليا 1902م، ومع إنجلترا 1904، ومع إسبانيا 1904م[3] وبعد نجاح فرنسا في هذا الرهان الدبلوماسي .دخلت في مواجهة جديدة مع ألمانيا التي كانت غائبة عن هذه التسويات ونفوذها أخذ يظهر في المغرب[4].

---

[1]– صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط2، مكتبة أنجلو، القاهرة، 1993م، ص34.

[2]– المرجع نفسه، ص35.

[3]– محمود علي داهش، المرجع السابق، ص153.

[4]– عبد الواحد الناصري، التدخل العسكري الأجنبي في المغرب قراءة فيزيوستراتيجية المغرب خلال القرن 19، وأوائل القرن العشرين، تق: عبد الهادي التازي، مطبعة البث، الرباط، 1999م، ص242.

المبحث الثاني: التنافس الأوروبي على منطقة طنجة

1. مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م:

بعد عقد الاتفاقيات السابقة تقدمت فرنسا إلى المولى "عبد العزيز" تطلب منه إدخال مجموعة من الإصلاحات ولكن رفض ذلك معتمدا على الصراع الفرنسي الألماني وفي المرة الثانية أحال السلطان هذا المطلب إلى مؤتمر دولي فكان مؤتمر الجزيرة الخضراء[1].

مؤتمر الجزيرة الخضراء ليس المؤتمر الدولي الأول لتدويل القضية المغربية، فقد سبقه مؤتمر دولي آخر المعروف بمؤتمر مدريد 1880م بربع قرن والاتفاقيات السرية ببضع سنوات[2].

عقد المؤتمر في مدينة الجزيرة الخضراء الإسبانية من 15 جانفي إلى 7 أفريل 1906م كانت مدينة صغيرة لا تلفت النظر ولا يتوقع أحد أن يعقد فيها مؤتمر دولي من هذا الحجم، حيث نجد إسبانيا هي جزء من ترابها جنوبا وإنجلترا بسيطرتها على جبل طارق، وفرنسا والمغرب والأطراف الأخرى المشاركة في المؤتمر لها مصالح بالمغرب وحضر المؤتمر 13 دولة منها: إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، روسيا، إسبانيا[3]، الولايات المتحدة الأمريكية، المغرب، النمسا، البرتغال، بلجيكا، هولندا، وبعض الآخر لها مصالح استراتيجية أكثر منها اقتصادية كروسيا التي تهتم بأمن مضيق جبل طارق، وما يجري حوله وهي

---

[1]– الجزيرة الخضراء: تقع على مضيق جبل طارق إستولى عليها المسلمون في 92هـ عند فتحهم لبلاد الأندلس وسقطت 743هـ.ينظر: الصديق العربي، "كتاب المغرب"، دار الغرب الإسلامي، 1984م، ص20. صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ العربي والمعاصر، المرجع السابق، ص234.ينظر للملحق 4، ص 90.

[2]– محمد مزيان، الموقف الأمريكي من فرض الحماية الفرنسية على المغرب، دورية كان التاريخية، العد 19 مارس 2013م، ص24.

[3]– إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج3، (د.ط)، دار الرشاد الحديثة، دار البيضاء، 2009م، ص320.

المصنفة من بين الدول العظمى بما فيها هولندا التي تملك مستعمرات مهمة في قارة إفريقيا[1].

أصدر المؤتمر قراره في أفريل 1906م وهي وثيقة مطولة تتألف من 123 مادة وتعرف بميثاق الجزيرة الخضراء[2].

جاء في مقدمة الميثاق أن هدف الدول المجتمعة هو المحافظة على الأمن ورخاء مراكش في ظل سيادة السلطان وسلامة أراضيه،[3] ثم تعالج مواد الميثاق بعد ذلك الموضوعات الرئيسية الآتية:

أولا: أمن الموانئ: فتقر تأليف قوة وطنية تراوح من 2000-2500 جندي يشترك في تدريبها، وقيادتها ضباط فرنسيون وإسبان بحيث لا يزيد عدهم عن 50 وتكون هذه القوة خاضعة لسلطان[4].

يتولى ضباط من الإسبان الإشراف من تطون والعرش، وفرنسيون في 03 موانئ اخرى في الأطلسي ومختلطون من الجنسيتين في الدار البيضاء وطنجة، ويوافق السلطان على تعين هؤلاء الضباط ويتولى رئاستهم من الناحية الإدارية مفتش عام سويسري وهو الذي يقدم التقارير لمخزن[5].

ثانيا: خضوع الحكومة المغربية في مجال استيراد الأسلحة لجيشها وحتى أسلحة الصيد إلى إجراءات قاسية.

---

[1]- إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص321.

[2]- شوقي عطاالله جمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى)، ط1، مكتبة أنجلو المصرية، 1977م، ص318.

[3]- محمود علي داهش، المرجع السابق، ص17.

[4]- علال لخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب (1894-1940م) حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، ط2، الرباط، (د.س.ن)، ص70.

[5]- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص223.

ثالثا: إنشاء بنك تضع فيه المغرب كل موارد الجمركية ويبقى عمليا تحت سيطرة دولة أجنبية والمجلس الإداري هو الذي يوافق على تعين المندوب المغربي أو عزله[1].

رابعا: يثبت حق الملكية لأجانب مع العديد من التنازلات بالنسبة لاتفاقية مدريد مع فرض على المغرب نسبة مئوية محدودة على مبيعات العقار.

خامسا: تكوين لجنة مختلفة من سبعة أعضاء أربعة منهم أجانب لتحديد رسوم الجمارك وعمليا تدخل ضمن السيادة الوطنية.

سادسا: يحد نفوذ الدولة في السيطرة على الأشغال العمومية كالموانئ والخطوط الحديدية التي يمكن أن تنجز مستقبلا[2].

سابعا: المحافظة على كيان المملكة المغربية تحت حماية فرنسا كما قرر سياسة الباب المفتوح من الوجهة التجارية[3].

إن قرارات المؤتمر اعترفت بمركز فرنسا الممتاز في مراكش مع تأييد موقف السلطان المدافع عن استقلال بلاده.

ويتضح على جلسات المؤتمر بروز صراعات والأطماع بين المول المشاركة مما حوله إلى ساحة لمناورات القوى الاستعمارية الأوروبية وانتصرت فيها فرنسا وحليفاتها، وهكذا جاءت قراراته مخيبة لآمال المغرب وكانت كلها في مصلحة الأجانب إذ كانت من وجهها الخارجي من اجل تدويل القضية المغربية فان مضمونا اخضعت المغرب للاستقلال لفائدة التجار الذين تهافتوا على المغرب[4].

---

[1]– محمود علي داهش، المرجع السابق، ص19.

[2]– رأفت غنيمي الشيخ، التاريخ المعاصر لأمة العربية الإسلامية، المرجع السابق، ص182.

[3]– علال الفاسي، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، مكتب المغرب العربي، القاهرة، 1948م، ص11.

[4]– الجوهري يسرى، جغرافية المغرب العربي نشئت المعارف، الاسكندرية، 1981م، ص42.

أما الهدف الذي رمى إليه الدبلوماسيين بالجزيرة يتمثل في تطوير المصالح الأجنبية في المغرب وتعزيز النفوذ الأوروبي دون الاهتمام بمصير المغرب كدولة مستقلة ولقد خاب أمل المغاربة منها[1].

من نتائج المؤتمر فبدل أن يتضمن استقلال المغرب وسيادتها واخضاع الأجانب لأداء الضرائب واتباع شروط المعاهدات في معاملاتهم مع المغاربة اتفقوا على مطالبة السلطان بالقيام بإصلاحات لفائدة الأجانب[2]، والمؤتمر لم يفعل شيء لحل المسألة المغربية وإنما زاد في تعقيدها ولقد اهتم بحل الازمة التي نشأت عن الخلاف الألماني الفرنسي الذي نشب بعد الاتفاق الودي في تعقيد الأزمة المغربية التي نشأت عن الصراع المغربي الفرنسي[3].

- **معاهدة فاس 30 مارس 1912:**

نص الفصل الأول من معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب على ما يلي: "أن مدينة طنجة ستحافظ على الشخصية الخاصة التي تم الاعتراف بها والتي سوف تحدد نظامها البلدي[4].

- **اتفاقية مدريد 27 نوفمبر 1912م:**

تمت بين إسبانيا وفرنسا، نص فصلها السابق على: "استحداث منطقة جديدة بطنجة، وتزويد بنظام خاص، تمدد مساحتها على حوالي 275 كلم^2 ويقدر عدد سكانها بحوالي 70 ألف نسمة"[5].

---

[1]– محمد القبلي، تاريخ المغرب التحيين والتركيب، المرجع السابق، ص187.

[2]– محمد أمين بزاز، طنجة في عهد الإدارة الدولية، مجلة دار النيابة، طنجة، س 05، ع18، 1998، ص16.

[3]– علال الفاسي، الحماية في مراكش، المرجع السابق، ص32.

[4]– الجوهري يسرى، المرجع السابق، ص198.

[5]– محمد القبلي، المرجع السابق، ص325.

- **المفاوضات عقب مؤتمر مدريد:**

في أعقاب اتفاقية مدريد شهدت العواصم المعنية اتصالات ومفاوضات مكثفة بين الدول الثلاث بمسألة طنجة إذا كانت فرنسا المستندة على معاهدة فاس تعتبر أن منطقة طنجة جزء لا يتجزأ من المغرب يجب أن تكون تابعة لسيادة السلطان المغربي[1]، فإن إسبانيا كانت ترى أنها يجب أن تكون تابعة لسيادة الخليفة السلطاني، في حين أن بريطانيا ظلت متمسكة لآخر لحظة بتدويل المدينة مركزة على إبعاد سلطة السلطان المغربي على المدينة المركزة على ابعاد سلطة السلطان المغربي على المدينة لأنها تدرك أن هذه السلطة ستنتقل إما لإسبانيا أو فرنسا[2].

في محاولة للتوصل إلى حل وسط اجتمعت اللجنة المختصة في العاصمة الإسبانية مدريد 1912م، إلا أن تباين المواقف واختلافها حول القضايا المتعلقة بسيادة السلطان عن المنطقة والتمثيلية داخل الأجهزة الدولية[3]. استغلت كل من إسبانيا وفرنسا فشل تلك المفاوضات، كما استغلت الظرفية الدولية للمطالبة بضم طنجة حيث قامت الدولتان بشن حملات دبلوماسية فقد حاولت فرنسا استغلال انتصار الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى من أجل اقناعهم بضم المدينة لمنطقة نفوذها، مستندة لسيادة السلطان على مجموعة البلاد بما فيها طنجة، خاصة أنها تعللت بواقع المدينة خلال الحرب العالمية الأولى إذ أصبحت قاعدة للمناورات الألمانية ضد فرنسا[4].

في حالة تدويلها حسب المنظور الفرنسي ستصبح مركز للدسائس والمؤامرات ضد منطقة الحماية الفرنسية ومن جهة أخرى إفرازات الحرب العالمية الأولى بواقع جديد جعل من

---

[1]– محمد الأمين بزاز، فتح باب جديد بطنجة ...، المرجع السابق، ص23.

[2]– محمود علي داهش، المرجع السابق، ص ص67–68.

[3]– عبد الواحد الناصري، المرجع السابق، ص181.

[4]– محمد القبلي، المرجع السابق، ص328.

أطروحة التدويل أطروحة متجاوزة [1]. فالحماية الدولية حسب وجهة نظرها لم يعد بالإمكان تطبيقها بعد خروج روسيا واقصاء ألمانيا والنمسا، هنغاريا، غير أن هذه الرؤية اصطدمت مع الموقف البريطاني المتشبث بضرورة خضوع المدينة للتدويل، ولا سيما أن التضارب في وجهات النظر ظل قائما من حيث إصرار كل دولة على رؤيتها لمصير طنجة[2].

في سنة 1923م اقتنعت الأطراف المتصارعة بضرورة الخروج من الباب المسدود الذي أضفت إليه مسألة طنجة ولهذه الغاية انعقد مؤتمر بلندن في 29 جويلية بحضور خبراء من فرنسا وبريطانيا وإسبانيا[3].

تمكن الخبراء في 10 أكتوبر 1923م من تحرير مسودة عمل عرضت على مؤتمر الثاني انعقد بباريس في 25 أكتوبر بحضور مفوضين من الدول الثلاث وتمخضت أشغاله في الأخير عن اتفاقية 18 ديسمبر 1923م التي نظمت الحماية الدولية لمنظمة طنجة بصورة نهائية.

احتوت هذه الاتفاقية على 56 فصلا[4]، نصت على إحداث مؤسسات على تدبير شؤون المنطقة تحت مراقبة لجنة مكونة من جميع قناصل الدول الموقعة على مؤتمر جزيرة الخضراء باستثناء ألمانيا والنمسا المنهزمين في الحرب العالمية الأولى وانسحاب إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية[5].

أكدت الاتفاقية على مبدأ حياد المدينة وفي ذلك ينص فصلها الثالث على ما يلي: "تكون منطقة طنجة تابعة لقوانين الحياد الدائم، وعليه لا يمكن أن يشهد عمل عدواني عليها

---

[1]– عبد العزيز خلوق التمسماني، المطامع الإسبانية في طنجة (1914–1945)، مجلة دار النيابة، طنجة، س2، ع07، 1985م، ص47.

[2]– المرجع نفسه، ص47

[3]– ذياب فؤاد، المغرب الأقصى بين الماضي والحاضر، الدار القومية للطباعة، القاهرة، (د.ت)، ص35.

[4]– الإطلاع على مقتطفات هذه الاتفاقية. أنظر الملحق رقم 5، ص91–93.

[5]– محمد الأمين بزاز، طنجة في عهد الإدارة الدولية ...، المرجع السابق، ص17.

ولا على حدودها سواء كان ذلك من طريق البر أو البحر أو الجو ولا يؤسس بها بناء عسكري بري ولا جوي ولا بحري ولا مركز عدواني ولا أي شيء مما يمكن الانتفاع به في سبيل الحرب ويمنع أن ينزل بها أدنى شيء من المعدات الحربية كيفما كانت جنسيتها إلا أنه يؤذن بإنزال ما تحتاجه إدارة المنطقة لمدافعة ما عساه أن يحدث من هجوم القبائل المعادية".

في هذا الإطار أيضا نص الفصل العاشر: "يحضر القيام في منطقة طنجة بأية حركة أو دعاية ضد النظام القائم في المنطقتين الفرنسية والإسبانية"[1]. يؤكد هذا الفصل بكل تصريح العبارة تضامن كل الأطراف الاستعمارية في وجه أي عمل من شأنه أن يزعزع النظام القائم في المنطقتين الفرنسية والاسبانية وهو ما سنلاحظه فيما بعد عندما استخدمته كورقة ضغط على نشاط الوطنيين في المنطقة[2].

هكذا اعتبرت هذه الاتفاقية خاتمة مؤقتة لمرحلة صراع محتدم بين الدول الثلاث ولا سيما عندما تمت المصادقة على نظام الحماية الدولية من طرف هذه الدول غير أن هذا النظام ما لبث أن واجهته العديد من المشاكل التي شكلت عقبة أمام تطبيقه بالمدينة[3]. لم يضع حد لهذه المشاكل إلا بعد إدخال تعديلات على بنود اتفاقية 1923م، إذ اجتمع ممثلو الحكومة الثلاث في مقر وزارة الخارجية الفرنسية بباريس. وفي 28 مارس 1928 م ومعهم هذه المرة ممثل حكومة إيطاليا ووقعوا على بروتوكول جديد لنظام طنجة في جويليةم1928[4].

---

[1]– عبد الرحمان بن زيدان، الغزو والصولة ...، مصدر سابق، ص ص329–330.

[2]– صلاح العقاد، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص242.

[3]– صالح عقاد ،المرجع السابق، ص243.

[4]– محمد القبلي، تحيين وتركيب ...، المرجع السابق، ص192.

هدف هذا التعديل إلى ضمان مشاركة إيطاليا في نظام الحماية الدولية لتبدأ على إثر ذلك مرحلة جديدة إلى غاية الحرب العالمية الثانية التي أفرزت من جديد تغييرا في الوضعية السياسية لطنجة بعد تعرضها للاحتلال الإسباني الذي ألغى العمل بنظام الحماية الدولية[1].

2. الاتفاق الفرنسي الألماني "4 نوفمبر 1911":

إن الصراعات الفرنسية الألمانية تزايدت خاصة بعد احتلال فاس[2] حيث تصاعد الخطر، أن ألمانيا عندما قامت فرنسا باحتلال وحدة[3] الدار البيضاء[4] 1907م لم تكن معارض لذلك ولكونها في ازمة مالية واقتصادية فهي بحاجة لرأس المال الفرنسي لحل مشاكلها لهذا لن تتساهل في مسألة احتلال فاس، إذ في أزمة أغادير سنة 1911م توصلت الحلافات إلى أسوء مراحلها حيث كانت هذه الأزمة عبارة على رد عمليا من قبل الألمان على عدم التزام فرنسا بما احتواه ميثاق مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906 م وتنفيذ مقتضياته بتكافؤ بين القوى الأوروبية الأساسية، ولهذا قامت ألمانيا بإرسال الطراد الحربي "بانتر" إلى أغادير التي تقع على الساحل الغربي المواجه للمحيط الأطلسي بحجة حماية رعاياها وحماية مصالحها التجارية[5]، ولتفادي نقد الدول لها ولكن في حقيقة الأمر أن ألمانيا كانت تهدف

---

[1]– شوقي عطاالله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى)، المرجع السابق، ص142.

[2]– فاس: تقع في السهل الشمالي من امتدادات الأطلس. ينظر: محمود شاكر، المرجع السابق، ص351.

[3]– وجده: عاصمة المغرب الشرقي وأقرب مدينة مغربية إلى الحدود الجزائرية تقع وسط السهول على ارتفاع 550 م احتلها الأتراك واسترجعها سليمان 1121هـ واحتلها الفرنسيون في 1844. ينظر: بن العربي الصديق، مرجع سابق، ص245.

[4]– الدار البيضاء: من أشهر المدن المراكشية تقع على ساحل المحيط الأطلسي وقد فتحها عقبة بن نافع في 62هـ واستولى عليها البرتغال في 920هـ. ينظر: محمود شاكر، المرجع السابق، ص10.

[5]– محمود شاكر، المرجع السابق، ص11.

إلى الضغط على فرنسا ولكي تقوم بتعويضها بأماكن أخرى بعد أن صعب عليها البقاء في المغرب[1].

إن الدول الأوروبية كانت غير مستعدة للدخول في حرب، وكذلك فرنسا كانت مستعدة لتسوية الأوضاع بين الدولتين ولهذا تم الاتفاق في 4 نوفمبر 1911م، حيث يتضمن تنازل فرنسا عن جزء من الكونغو الفرنسي لألمانيا في المقابل اعترافها بحق فرنسا في الاتفاق مع المغرب على احتلال البلاد لتوطيد النظام والأمن وتمثيل فرنسا للمغرب في المفاوضات مع الدول والمراقبة المالية والقضاء والاقتصاد بالإضافة إلى ضمان فرنسا مصالح الاقتصادية الألمانية في المغرب[2]. وبذلك تمكنت فرنسا من انهاء جميع خلافاتها الاستعمارية مع القوى الأوروبية المنافسة لها في المغرب، ولم يبقى أمامها إلا إعلان الحماية عليه وهو ما هيأت له الظروف الداخلية التي كان يمر بها المغرب، فقد أدركت فرنسا أن السلطان "عبد الحفيظ" فقد هيئته ونفوذه بين مواطنيه بسبب ممارسات حكومة الاستبدادية، وتدني الأوضاع وخضوعه للمخططات الفرنسية ، وكل هذا كان سبب في فقدان السلطان شرعية منصبه بين أبناء شعبه[3].

3. الاتفاق الفرنسي الاسباني 27 نوفمبر 1912

إن الظروف الدولية وتعدد الأسباب وأهمها الاتفاقيات السابقة أجبرت فرنسا على التفاهم والبحث على حلول مع اسبانيا قبل تنفيذها لسياسة الحماية في المغرب، إن الاتفاق الألماني الفرنسي في 1911م، كان سبب في جعل إسبانيا تطالب بنصيبها في المغرب[4]، واتخذت ألمانيا قدوة لها، وفرنسا حتى لا تثير المشاكل ضدها في المغرب، قامت إنجلترا

[1]– محمود شاكر، المرجع السابق، ص13.

[2]– أبراهيم حركات، المرجع السابق، ص53.

[3]– الصديق العربي، المرجع السابق، ص10.

[4]– صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص235.

بالتدخل بين فرنسا وإسبانيا وذلك لإيجاد حلول بينهما وفي الأخير توصلت الدولتان في 27 نوفمبر 1912 م إلى توقيع اتفاق في مدريد مكون من 30 مادة ألحق به بروتوكول خاص بسكة الحديد (فاس- طنجة) نص فيه على تسليم الخط إلى شركة موحدة تقوم بدراسة وإقامة الخط واستغلاله ورأس مال هذه الشركة الموحدة يكون بنسبة 60% فرنسي و40% إسباني[1].

إن أهم ما جاء في مضمون بنود هذه الاتفاق نجد:

1- تعترف الحكومة الفرنسية بنفوذ إسبانيا في المنطقة الشمالية من المغرب التي عرفت باسم المنطقة الخلفية، كما تعرف بأن من شأن إسبانيا في منطقة نفوذها أن تسهر على طمأنينة البلاد وراحة سكانها وأن تساعد الحكومة المغربية على إدخال كل الإصلاحات الضرورية في مجالات الاقتصاد والإدارة والمالية والتشريع والعسكرية[2].

2- تعتبر منطقة النفوذ الإسباني بجميع مرافقها تحت السيادة المدنية لسلطان المغرب، لكن ينوب عنه مندوب سامي يسمى (الخليفة) يتمتع بجميع امتيازات السلطان، ويحافظ على جميع حقوقه[3].

3- يقيم الخليفة في مدينة "تطوان" عاصمة المنطقة الإسبانية ويشكل حكومة حليفة على غرار حكومة السلطان وكل وزرائها مغاربة إلا وزير الخارجية فهو يمارس أعمالها المندوب السامي الإسباني[4].

4- تعيين الحكومة الإسبانية "مندوبا ساميا" يمثلها لدى سمو الخليفة ويسهر على تنفيذ هذه الاتفاقية ويكون الواسطة بين الحكومة الخليفة والسلك الأجنبي وله الحق في مراقبة أعمال الحكومة والمصادقة عليها. وفي سنة 1923م عقد المؤتمر في باريس ضم

---

[1]- محمد مزيان، المرجع السابق، ص ص16-17.

[2]- إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص162.

[3]- محمد الأمين بزاز، طنجة في عهد الإدارة الدولية، المرجع السابق، ص135.

[4]- محمد الأمين بزاز، طنجة في عهد الإدارة الدولية، المرجع السابق، ص63.

مندوبي بريطانيا وفرنسا وإسبانيا وتقرر فيه نظام طنجة الدولي وأصبح المغرب مقسم إلى ثلاث مناطق: [1]

- منطقة تحت سيطرة النفوذ الفرنسية عاصمتها الرباط.
- منطقة من نصيب إسبانيا واتخذت من تطوان عاصمة لها.
- منطقة طنجة الدولية[2].

[1]- صلاح العقاد، المغرب العربي ...، المرجع السابق، ص123.

[2]- المرجع نفسه، ص ص123-124.

المبحث الثالث: توقيع معاهدة الحماية:

في ظل تطوير الفكر الاستعماري وتنامي الرأس مالية أكدت فرنسا على هشاشة الدول المغربية وتأخرها التاريخي وبالتالي حاجتها إلى مشاريع كفيلة بنقلها إلى وضع أكثر تماسكا وأكثر تحضرًا "الوجب التمدد الفرنسي"[1].

وهكذا ثار الشعب على حكم الملك "عبد العزيز" وذلك بتهمة تسليم البلاد للأجانب طبعا في نفس الوقت الذي كانت تعمل فيه دبلوماسية الأوروبية على تصفية كل نزاعاتها والتفرغ لاحتلال المغرب خصوصا بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء لأنه يعتبر السبب في انتفاضة الشعب المغربي ضده[2]. الأمر الذي أدى بتدخل "عبد الحفيظ"[3] وتعيينه سلطان على المغرب سنة 1909م هذا الأخير لم يستطيع إلغاء بنود معاهدة الجزيرة الخضراء ولا طرد الأجانب مما ولد خيبة لدى الشعب المغربي ولم يتوقف عند هذا الحد إذ أن الاسبان طالبوا الملك "عبد الحفيظ "بالاعتراف بالامتيازات الإسبانية "مناجم الريف" والشمال الإفريقي لكنه رفض ذلك وعلى إثر هذا الرفض بدأت حملة عسكرية بمساهمة 140 ألف جندي إسباني بهدف احتلال الريف[4].

---

[1]– أمحمد المالكي، الحركات الوطنية والاستعمارية في المغرب العربي، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994م، ص 131.

[2]– المرجع نفسه، ص 132.

[3]– عبد الحفيظ: ينتمي إلى الأسرة العلوية التي يعود نسبها إلى الإمام علي ابن أبي طالب –رضي الله عنه– وهو ابن السلطان الحسن الأول وبعد انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء وما ترتب عليه من نتائج عكسية برز عبد الحفيظ ليتولى قيادة الثورة المغربية في منتصف عام 1907. ينظر: عبد المجيد مزعل بنيان، المغرب الأقصى في عهد السلطان عبد الحفيظ 1908– 1912، الجامعة المستنصرية، ن.م.ن، ص 201. أنضر: الملحق 6، ص94.

[4]– أبير عياش، المغرب والاستعمار (حصيلة السيطرة الفرنسية)، ط1، تر: عبد القادر الشاوي ومور الدين سعودي، تق: إدريس سعيد وعبد الأحد السبتي، دار الخطاب للنشر والطباعة، المغرب، 1985م، ص ص 56، 57.

وقد ازدادت وتيرة الأحداث وتفاقم الوضع في المغرب وعدم قدرة السلطان على تهدئة الأوضاع خصوصا بعد أزمة أغدير التي سرعان ما حلت بين فرنسا وألمانيا والتي تثبت الوجود الفرنسي في المغرب[1].

استغلت فرنسا الوضع وأثرت عن طريق الوزير "ريينول" بفرض الحماية وضرورة توقيع الملك" عبد الحفيظ "معاهدة فاس التي تقر الحماية الفرنسية على المغرب[2].

ففي 30 مارس 1912م فرضت على السلطان المولي "عبد الحفيظ" توقيع معاهدة الحماية بين المغرب وفرنسا[3]. وتتضمن عقد المعاهدة تسعة فصول، منحت لفرنسا صلاحيات قد شملت ابرز نقاط هذه الحماية في:

1-تلتزم فرنسا بحماية شخص السلطان وعرشه هو وأسلافه من بعده.

2-إدخال الإصلاحات الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية التي تتفق وحاجات البلاد.

3-تكليف السلك السياسي والقنصلي الفرنسي بتمثيل المغرب في الخارج.

4-يسمح السلطان بأن تحتل القوات العسكرية الفرنسية الأراضي المغربية التي ترى حكومة فرنسا أنها ضرورية لتأمين المعاملات التجارية في البلاد وأن تمارس كل الأعمال البوليسية في المياه والأراضي المغربية[4].

5-تعيين مقيما عاما لفرنسا بالمغرب.

6-تعهد الحكومة الفرنسية باحترام الدين الإسلامي وأن كل إصلاحاتها لا تمس الدين الإسلامي ولا تلحق أي ضرر بالجالية الدينية.

---

[1]- عبد الهدي التازي، الحملة الفرنسية (بدؤها ونهايتها) حسب إفادة معاصرة، دار الرشاد الحديثة، دار البيضاء، المغرب، ص 29.

[2]- محمد المالكي، المرجع السابق، ص 133.

[3]- أنظر: الملاحق رقم6، صورة توضح المولى عبد الحفيظ وهو يوقع معاهدة الحماية، ص96.

[4]- حزب الاستقلال، مصدر السابق، ص 62.

7-أن يمتنع السلطان عن عقد اي اتفاق ذي صيغة دولية أو عقد أي قرض أو منع أي امتياز بدون موافقة فرنسا[1].

وقع السلطان المغارب عقد ببيع لبلادهم لفرنسا وعم الاستيلاء مختلف مناطق البلاد واستنكر الجميع هذه المعاهدة وخاصة من السلاطين الذين كانوا قد أوصلوه إلى الحكم كأمير مؤمنين من أربع سنوات لكي يعلن الجهاد، وظهر التوتر بين الرجال القوات المغاربية أنفسهم وفي السابع عشر من أفريل قتلوا عدد من مدربيهم الفرنسيين إيذانا بإعلان الثورة، فأعلنت السلطات الفرنسية حالة الطوارئ في العاصمة المغربية وكلف الجنرال "ليوتي"[2] بإدارة كل القطاعات في المغرب ولجأ إلى اعتماد أسلوب القوة منذ الوهلى الأولى وطلب من السلطان "عبد الحفيظ "التنازل عن العرش ومغادرة البلاد[3].

[1]- الصديق العربي، المرجع السابق، ص 30.

[2]- ليوتي: أول مقدم عام بالمغرب كان يهدف إلى استرجاع وحدة الإمبراطورية الشريفة، تمكنت الدولة العلوية من زمام الأمور، لم يكن يتصور السياسة مجرد ذريعة طرفية تمكنه من الهام الشعب من أجل أن يسود عليه بخلق مواجة بين عملاء والمقاومة. أنظر: جورج سيبمان، المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912- 1956، تر: محمد المؤيد، طابع الرباط، 2004، ص ص 22- 32.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 123-124.

المبحث الرابع: ردود الفعل المغربية عليها:

شاع نبأ عقد الحماية في فاس حيث اعتبرت معاهدة الحماية كعملية بيع البلاد حسب تعبير "ألبير عياش"، فقد اجتمعوا العلماء وقرروا بدأ الانتفاضة في نفس القوت وبدأت تتهيأ في قبائل الأطلس.

في 17 أفريل 1912م وقع انفجار[1]، وهي الثورة المعروفة بأيام فاس الدامية، حيث حاولت فرنسا إعطاء الصيغة الشرعية والقانونية لتدخلها تحت غطاء الاتفاقيات الدولية خصوصا مؤتمر الجزيرة الخضراء.

فقد شهدت منطقة الأطلس المتوسط خلال سنة 1913م ،أعنف المعارف بقيادة "موحي أوحم والزياني"[2].

أما بالنسبة لمنطقة الريف فقد بدأ الكفاح المسلح في الشمال المغربي ضد الإسبان بعد إعلان الاتفاق الفرنسي الإسباني 27 نوفمبر 1912م وكان الكفاح بقيادة "الشرف أحمد الريسوني" في إقليم جبالة منذ 1912م، واستمر إلى غاية 1924 م لتأتي بعد ذلك ثورة الريف المغربية بقيادة "عبد الكريم الخطابي" الذي كان ينتمي إلى عائلة عريقة[3].

وأثناء الحرب العالمية الأولى وقفت إسبانيا جانب الحياد وأخذت تستعمل العنف ضد الريفين والعمل على استغلال ونهب الثروات وصارت تتخذ الذرائع لاتهام" ابن عبد الكريم" بتعكير صفو أعيان الريف[4].

---

[1]– ألبير عياش، المصدر السابق، ص 29.

[2]–محمد بن حلون، المقاومة المغربية ضد الاستعمار، الجذور والتجليان (1904– 1955م) منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، أغادير، (د.ن.س)/ ص ص 30، 31.

[3]– محمد علي داهش، المغرب في مواجهة الحركة الوطنية والمغربية، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، سوريا، 2004م، ص ص 86، 87.

[4]– ألبير عياش، المصدر السابق، ص 30.

أثناء عقد مؤتمر فارساي بفرنسا 1919 م اعتقدت عائلة الخطابي بأنه سيوضع حل لمعاناة الشعب وحق تقرير المصيرن، لكل الواقع أثبت تنكر فرسنا وإسبانيا لمطالب المغربية الأمر الذي أدى بها إلى حمل لواء المقاومة المسلحة[1].

عمل "محمد عبد الكريم الخطابي" على التعبئة الدينية والوطنية والشعبية لمواجهة الاحتلال. وكانت المنطلقات الدينية والوطنية تتماشى مع الإسلام والشريعة وكانت المساجد هي النواة التي انطلق منها الثوار في محاربة الإسبان وفي هذه الأثناء واصل الإسبان توسعهم حتى وصلوا إلى الأنوال[2] سنة 1920م.

بعد أن قررت القبائل المغربية مبايعة "محمد بن عبد لكريم الخطابي "اميرا عليهم ازدادت قوة الثورة إذ أخذو يحاصرون العساكر الإسبان ويختانون منهم الذخيرة والسلاح، كما استعمل المجاهدون المغاربة أسلوب حرب العصابات نظرًا لقلة عددهم[3].

لكنهم رغم ذلك استطاعوا أن ينتصروا خصوصا في معركة "الأنوال" فبفضل ذكاء ابن عبد لكريم وحنكته ووضع خطة محكمة هجومية من أجل أخذ السلاح من العدو، وقد كانت كصاعقة على الإسبان[4].

فقد كانت هذه المعركة ذات صدى قوي مغربيا وعربيا ودوليا وكانت بمثابة هزيمة لفرنسا لأن وجودها متوقف على انتصار إسبانيا[5].

---

[1]– محمد بن جلون، المرجع السابق، ص 41.

[2]– منطقة تقع شمال الغرب شهدت أعنف معركة من المجاهدين بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي وبين القوات الإسبانية وانتهت بهزيمة الإسبان سنة 1320. ينظر: أحمد سكيرج، الظل الوريف في محاربة ألفاظ في المدينة الجديدة، المغرب، 1926، ص 16.

[3]– أحمد سكيرج، المرجع السابق، ص ص 17، 18.

[4]– محمد خرشيش، المقاومة الريفية، سلسلة شراع، العدد 22، ص 13، 14.

[5]– محمد علي داهش، المغرب في مواجهة الحركة الوطنية والمغربية، المرجع السابق، ص 88

يجب أن نشير إلى قضية مهمة لأن السلطات الفرنسية أثناء وبعد حرب الريف ،لم تبقى مكتوفة الأيدي فقد كانت ردت فعلها متمثلة في حملات دعائية ضد المقاومة الريفية ورجالها وذلك باستمالة بعض قادة العروش لصفها، لأن هذه الحملات كانت مخطط لها لإيقاف الخطر الريفي.

لكن إدارة المقومة الريفية عملت بالأمر على مستويين أولها شن هجمات خاطفة على المناطق التابعة لفرنسا واسترجاعها[1].

وثانيها رد سياسي فقد أرسل "ابن عبد لكريم الخطابي" رسالة إلى المارشال الفرنسية "ليوطي" يؤكد فيها أن الدعايات التي قام بها لن تغير القناعة الراسخة لقيادة المقاومة[2].

[1]– محمد خرشيش، المرجع السابق، ص16.

[2]– محمد مزيان، المرجع السابق، ص 67.

الفصل الثالث:

الأوضاع بطنجة في ظل النظام الدولي

المبحث الأول: الأوضاع الإدارية

1. الإدارة الدولية

2. الإدارة المحلية

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية

المبحث الرابع: الأوضاع الثقافية

المبحث الأول: الأوضاع الإدارية

بموجب اتفاقية 18 ديسمبر 1923م التي نصت على وضع طنجة تحت الحماية الدولية والتي شرع في تنفيذها رسميا ابتداءً من سنة 1925م، كان من الضروري أن يتبع هذا القرار إجراءات عملية لتفعيلها والتي تجسدت في العديد من المؤسسات التي يقع على عاتقها تنفيذ نظام الحماية الدولية وتضمن بالفعل خضوعها للتدويل سواءً تعلق الأمر بالجانب التشريعي أو التنفيذي والقضائي[1].

مادامت هذه الاتفاقية نصت على مبدأ سيادة السلطان في المنطقة الطنجية كما أكده الفصل الخامس والعشرون فإن المدينة قد خضعت بالموازاة مع الأجهزة الإدارية الدولية المتعددة لأجهزة مخزنية متمثلة في مندوبية السلطانية وتتمثل هذه الأجهزة فيما يلي:[2]

1. الإدارة المحلية

أ. المندوبية السلطانية:

قد تضمن هذا النظام عدم المساس بحقوق السلطان الشرعية من الناحية الإسمية التي بقي محافظا على صفة أمير المؤمنين فبقيت السلطة الشرعية مصدرها السلطان التي كان يمارسها عن طريق الموظفين تحت سلطة "المندوب الخليفي" الذي حل محل النائب الخليفي، وحلت "المندوبية المخزنية" محل دار النيابة"[3].

كما تضمن النظام الدولي الحرية الدينية ومساواة السكان في الحقوق والواجبات في ما يخص كل المجالات سواء اقتصادية أو غيرها من المرافق العامة.

---

[1]- الفيلالي عبد لكريم، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج 1،ط1، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2005م ص138.

[2]- لا ندوروم، تاريخ المغرب في القرن العشرين، دار الكتاب للنشر والتوزيع، دار الثقافة العربية، بيروت، 1980م، ص196.

[3]- الفيلالي عبد لكريم، المرجع السابق، ص ص 139- 251.

أسند السلطان ممارسة سلطاته المخزونية للمندوب السلطاني الذي أصبح يمثل السلطان ويضطلع بالوظائف التي كان يتولاها سابقا كل من النائب السلطاني والباشا[1]،

أول من تقلد هده الوظيفة الفقهية محمد بوعشرين 1924 –1928م.

كانت صلاحيات المندوب الظاهرية متعددة وتكتسي طابعا إداريا واقتصاديا ومالي، إلا أن دوره الرئيسي كان يقوم على السهر بالتزام رعاياه من مسلمين ويهود باحترام شروط نظام الحماية الدولية، وخاصة فيما يتعلق بأداء الضرائب والرسوم والأمن العام وطرد الرعايا غير المرغوب فيهم[2].

يساعده في ممارسة مهامه عدد من الموظفين يعينهم السلطان ويتكونون أساسا من القاضي وموظفي الأحباس.

إن الدور الذي أعطي للمندوب في هذا النظام دور ثانوي مما جعل سيادة المخزن التي يمثلها مجرد سيادة اسمية، فان كان المندوب يترأس اجتماعات المجلس التشريعي فإنه لم يكن عضوًا فيه وليس له الحق مشاركة في التصويت[3]، كما أنه كان هو نفسه خاضعا لمراقبة السلطات الفرنسية المكلفة بتوجيه عمله وقراراته بواسطة مراقبة السلطات التشريعية[4].

استمر المندوب السلطاني الفقيه "محمد بوعشرين" في وظيفته إلى غاية 1928م، ليتم تعويضه بالحاج "محمد التازي" مندوبا على طنجة واستمر في منصبه حتى وفاته 1948م

---

[1]– بن زيدان عبد الرحمن، الدور الفاخرة بمأثر الملوك علويين بفاس الزاهرة، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1937م، ص325.

[2]– المهداوي عباس علي الهادي تاجي هادي سما، السياسة الفرنسية اتجاه المغرب (1912– 1958م) مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، م10، ع3، ص 123.

[3]–waill El karnounichassansiel de copitatism marocan,L(2) ecomie entrepris, eceutseptentare 2011

[4]– الورديغي عبد الرحيم، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي (1912– 1956م) ملامح من مدينة فاس أصولها تغيراتها حالتها السياسية والاجتماعية، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992م، ص225.

3_الوزاني عبد الرحيم ،المرجع السابق ،ص ص133، 134

فخلفه "أحمد التازي" والذي استمر إلى غاية سنة 1956م،عندما ألغيت الحماية الدولية وأدمجت طنجة في عموم المملكة المغربية.

2. الإدارة الدولية:

أما المظاهر السياسية للصفة الدولية للمدينة فكانت تتمثل في الهيئات التالية:

أ. السلطة التشريعية:

كان بيد المجلس التشريعي الذي دشن أعماله بتاريخ 16 فيفري 1925م وهذا الأخير كان يمارس سلطات تشريعية وتنظيمية معا، الذي كان يتكون من أعضاء جاليات الدول التي أمضت على عقد الجزيرة سنة 1906م.

كان عدد أعضاء كل دولة تتناسب مع حجم أنشطتها الاقتصادية في المدينة حيث يتكون من ستة وعشرون عضوا (26 عضو)[3]، ستة (6) مغاربة إضافة إلى ثلاثة (03) يهود يعينهم المندوب، أما الأعضاء الباقون فيتم تعينهم من قبل القنصليات على النحو التالي:

أربعة فرنسيين (04) – أربعة إسبان (04) – ثلاثة إنجليز (03) – اثنان إيطاليين _ (02)ثلاثة أعضاء (03)، في حين كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبلجيكا والبرتغال وهولندا عضو واحد[1].

كان دور هذه الهيئة يتمثل في سن القوانين المرتبطة بتسيير هذا النظام بما يتماشى مع نصوص الاتفاق.

يتضح من خلال هذا التوزيع هيمنة الأجانب إذ كانت الجالية الأجنبية المكونة من خمسة عشر ألف نسمة تتوفر على سبعة عشرة عضوا، في المقابل تسع أعضاء يمثلون السكان المغاربة، ستة منهم يمثلون الساكنة المسلمة التي يبلغ عددها أربعون ألف نسمة سنة

[1]– عبد المجيد بن جلول، هذه مراكش، ط1، مكتب المغرب العربي، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1949م، ص83.

1927م وثلاثة اعضاء يمثلون الساكنة اليهودية التي يبلغ عددها اثني عشرة ألف (12 ألف نسمة)[1].

ب. لجنة المراقبة: (مجلس المراقبة)

تتشكل هذه اللجنة من قناصل بلجيكا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، هولندا، البرتغال، إسبانيا، تجتمع مرتين في الشهر يتولى رئاستها دوريا ولمدة سنة واحدة[2].

كانت تسهر هذه اللجنة على احترام مقتضيات نظام الحماية الدولية بالعمل على مراقبة السلطتين التنفيذية والتشريعية ولمساهمة دور المراقبة منحت اللجنة حقوق هامة، إذ بإمكانها تمارس حق النقض ضد القوانين أو اللوائح التي يتم التصويت عليها من قبل المجلس التشريعي، كما لها الحق إلغاء جميع القرارات والمداولات المخالفة للقوانين والمعاهدات[3].

كما كانت تتمتع بحق تعيين الموظفين الكبار في الإدارة الدولية، إضافة لكون جميع الإجراءات السياسية كمراقبة الصحف والسماح بدخول الأجانب ومطاردة السياسيين المغاربة من اختصاصات هذه اللجنة[4].

كانت هذه اللجنة تتحكم في كل مكونات هذا النظام من جميع الجوانب، أما ما يترتب عن ذلك فإن "الإدارة الدولية" هي التي كانت تشرف على تنفيذها ميدانيا كانت بمثابة حكومة مصغرة كما كانت تقوم به من أنشطة[5].

---

[1]- لونيسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، تر: عفيفة البستاني، ط8، دار الفرابي، بيروت، 1985م، ص ص 83-94.

[2]- عبد المجيد بن جلون، هذه مراكش، المرجع السابق، ص158

[3]-.الوزاني محمد الحسن تصريحات صحيفة، ط1، مؤسسة الحسن الوزاني، المغرب، 1988م، ج1، ص233.

[4]- محمد أمين بزاز ،طنجة...، المرجع السابق. أنظر جريدة الرأي العام، طنجة، س1، ع3، 6 أفريل 1947، ص25

[5]- فيجان علي وآخرون ،المرجع السابق ،ص287

كان هيكلها يتكون من مدير عام ومساعدين له كل واحد منه يشرف على قطاع محدد كالمالية أو الصحة أو الأشغال العمومية وغيرها من القطاعات. وقد ترأست فرنسا لأول مرة هذه الإدارة لمدة (06 سنوات) على أن يكون هذا المنصب بعد ذلك خاضعا للانتخاب من طرف المجلس التشريعي[1].

ج. السلطة التنفيذية:

كانت بيد مدير المنطقة التي يتولى تنفيذ القرارات التشريعية الصادرة عن المجلس التشريعي بعد مصادقة مجلس المراقبة الدولي.

وبناءً لاتفاقية 18 ديسمبر 1923م يكون المدير فرنسي الجنسية لمدة (06 سنوات)، يعين من طرف السلطان بناءً على اقتراح القنصل الفرنسي[2].

بعد قضاء الفترة الأولى يتم تعيين المدير من طرف السلطة التشريعية من بين مواطني الدول الموقعة على مؤتمر الجزيرة الخضراء.

ويساعد المدير نائبان ومهندسان[3]، يكلف أحد نائبي المدير بخصوص مسائل حفظ الصحة والإعانة الطبية، أما الآخر فيكلف بخصوص المسائل المالية، أما المهندسان أحدهما مكلف بالأشغال العمومية والآخر مكلف بالأشغال البلدية.

تكون مصالح الإدارة تحت سلطة المدير ماعدا الجمارك وبإمكانه إدخال جميع الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والقضائية التي يراها ضرورية[4].

---

[1]– دياب فؤاد، المرجع السابق، ص43

[2]– محمد القبلي، المرجع السابق، ص57.

[3]– محمد امين بزاز، طنجة....، المرجع السابق، ص 19.

[4]– عبد المجيد بن حلول، هذه مراكش، المرجع السابق، ص 83.

د. السلطة القضائية:

تجلت هذه السلطة في شرطة المدينة وفرقة من رجال الدرك إضافة لمحكمة مختلطة بالنسبة لشرطة المدينة[1].

تكونت من عناصر أوروبية وأخرى مغربية يحدد عددها المجلس التشريعي تخضع لعميد يعينه المجلس بناءً على اقتراح المدير الذي يتولى رئاستها مع فرقة الدرك، وهاته الأخيرة تتكون من عناصر مغربية لا تتجاوز مائتين وعشرين رجالا، وتنقسم إلى مشاة وأخرى خيالة يتولى رئاستها ضابط بلجيكي بدرجة قبطان[2].

أما المحكمة المختلطة والتي استأنفت أشغالها في 1 جوان 1925م والتي تمثل القضاء الدولي في المنطقة[3]، تهتم بالنظر في الخصومات بين الأجانب أو بينهم وبين المسلمين سواء منهم تجارية أو المدنية أو الجنائية كانت تتكون في الأصل في 07 قضاة منهم الفرنسيون والإسبان وواحد بريطاني وآخر إيطالي والثالث بلجيكي يعينهم السلطان بناء على طلب لجنة المراقبة. كما أضيف إلى القائمة 5 قضاة فرنسي واسباني وبرتغالي وهولندي، أمريكي وجعلت هذه المحكمة لغتها محصورة بين اللغة الفرنسية واللغة الاسبانية[4].

وبعد استكمال كل الإجراءات النظامية التي نصت عليها معاهدة 1923م عرفت المدينة بداية تطبيق هذا النظام رسميا بداية من 01 جوان 1925م، وعندما عقد المجلس التشريعي أولى جلساته الذي بدأ اشغاله باسم الظهير السلطاني الصادر في ماي 1925م[5].

---

[1]– عبد المجيد بن جلول، المرجع السابق، ص90.

[2]– المنوني محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث،ج1 ،ط1، مطبعة الأمنية الرباط، المغرب، م1973، ص258.

[3]– فيجان علي وآخرون، المرجع السابق، ص 288.

[4]– المنوني محمد، المرجع السابق، ص 259.

[5]– محمادي هرتان، السلطة المركزية في مطلع القرن العشرين من التفكك وإعادة الإنتاج، مذكرة دكتوراه، تخصص القانون العام، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب، 2006م، ص12.

المبحث الثاني: الوضعية الاقتصادية

لم يكن الوضع الاقتصادي لمدينة طنجة مختلفا كثيرا على الوضعية الإدارية فالأجنبي هو المسيطر والمسير في العديد من القطاعات الاقتصادية المهمة، على الرغم من النشاط الذي عرفه هذا القطاع خلال هذه الفترة، خاصة مع إعادة بناء خط طنجة وكذلك بناء فاس للسكة الحديدية وتجسد ذلك بكثرة الشركات التي ظهرت بالمدينة، حيث بلغ عددها 132 شركة عام 1934م و213 عام 1940م،و كما نجد عدد البنوك وصل إلى 10 ثم إلى 15 في نفس الفترة[1].

شهدت طنجة مختلف العملات الأجنبية حيث نجم على ذلك ازدهار في المجال التجاري لتعج بذلك المدينة بالمغامرين وتجارة التهريب إلا أنها كانت تشكل كيانا يفتقر إلي عمود اقتصادي صلب ومتين[2].

إن هذا المجال أساسه لم يبنى ولم يتطور على الاقتصاد المحلي كان يعتمد على الأجانب، وهكذا فقد كانت الصناعات المحلية تكاد تكون منعدمة وظلت المدينة تعتمد على الخارج لاقتناء واستيراد كل النقائص واحتياجات السكان من مختلف المواد[3].

كما نجد أن الأوروبيين سيطروا على التجارة الخارجية حيث انجذب الكثيرون منهم نحو الميدان الفلاحي الذي لم يكن يتطلب سوى توظيفات قليلة، بينما تعد فيه أفاق الربح وبحكم وجود أراضي خصبة ويد عاملة ذات أجور هزيلة وكذلك بحكم الإعفاء الضريبي، وهكذا

---

[1]– كنون عبد الخالف، حيثيات فرض الحماية الفرنسية على المغرب وموقف الرسمي منها، م2، ع5، جامعة سيدي محمد عبد الله، فاس، المغرب، مارس 2020م، ص16.

[2]– قدورة زهية، المرجع السابق، ص192.

[3]– حاسم سعد يوسف، السلطان الحسن الأول ودوره السياسي في المغرب الأقصى، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2004م، ص83.

استمر الأوربيون بشتى الطرق باستيلاء على أجود الأراضي على الرغم من احتجاجات المخزن، كما استولوا على جزء كبير من المدن السياحية[1].

إن النظام الاقتصادي السائد في منطقة طنجة هو نظام السوق الحر المعتمد بشكل كبير على التهريب وتشمل كل انواع السلع حتى السلاح، وقد نجد الأجانب (الإسبان، الفرنسيون، الإنجليز ....)هيمنوا على الأنشطة الاقتصادية بالمدينة واستفادوا من امتيازات متعددة أهمها (ضعف أجور العمال وقلة الضرائب، انخفاض في الرسوم الجمركية، انخفاض في أسعار العقارات والأراضي بالمقارنة مع مناطق أخرى في العالم ...)، بالإضافة إلى وفرة نظام الخدمات (المصارف، الشحن، والتفريغ، الاستيراد، والتصدير، الخدمات البحرية للسفن من شحن بالطعام والوقود ...).

كما أنه لعب ميناء المدينة دورا مهما في الاقتصادي، وقد ساعد على ذلك موقع المنطقة المتميز عند المدخل الجنوبي للبحر المتوسط قبالة شواطئ أوروبا، بينما اعتمد بشكل أقل على السياحة والدعم المقدم من الدول المحتلة[2].

حرصت فرنسا بعد إعلان الحماية 1912م على أن تكون طنجة تابع لها اقتصاديا إضافة إلى زيادة عدد المستوطنين الفرنسيين، الذين قدمت لهم السلطات الفرنسية تسهيلات وكذلك دعتهم إلى استغلال الأرض والصناعات الاستخراجية والتحويلية، كما عملت فرنسا على احتكار السوق، وجعل اقتصاد طنجة مرتبطا باقتصاد الفرنسي[3].

---

[1]– كنون عبد الخالق، المرجع السابق، ص17.

[2] –alimentéparwps office2023/04/ الوضع الدولي لطنجة في عهد الحماية: يوم

[3]– علال الفاسي، محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأول، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية مطبعة النهضة، مصر، 1955، ص26.

وكان الهدف الأول والأهم من استعمار فرنسا لطنجة هو استغلال ثرواتها الاقتصادية في مقدمتها الغابات التي تقدم موردا أساسيا للوقود، إضافة إلى نهب المناجم الموجودة في المنطقة وكذلك نجدها وضعت يدها على كل الثروات الطبيعية[1].

إن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب العالمية كانت سببا في تقلص أهمية طنجة الاقتصادي كمعبر ممر وضروري بالنسبة للمنطلقين الخاضعين لنظام الحماية وإن تحول طنجة إلى منطقة دولية أنهك الميزانية المدينة، ونقص امتيازاتها الاقتصادية والتجارية إضافة إلى هروب بعض رؤوس الأموال إلى المنطقة الفرنسية بصفة خاصة وهبوط قيمة الفرنك أدى إلى ارتفاع الأسعار[2].

[1]- أمين شاكر، سعيد العربان، وآخرون، شمال إفريقيا في الماضي والحاضر (د.ط)، دار المعارف، مصر، 1954م، ص159، 161، 162.

[2]- أحمد بوجداد، طنجة في التاريخ المعاصر 1800- 1956م، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ومدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة، النشر العربي الإفريقي، الرباط، 1991م، ص 220- 221.

المبحث الثالث: الوضعية الاجتماعية

إن مجتمع طنجة عرف في عهد الدولي تنوعا في عناصر السكان، حيث كانت تحتوي إلى جانب المسلمين واليهود أقليات أوروبية، وكانت النسبة العالية المسلمة من الحضرتين[1]، حيث كان مصدر عيشهم عموما إما من خدام للبيوت أو أصحاب الحوانيت الصغيرة والمعوزين، كانوا يعشون وضعا كئيبا فغالبيتهم تعيش في أحياء مزدحمة يفتقرون إلى مسكن يأويهم لائق والمستشفيات والمدارس والمراكز العناية الاجتماعية، وهي تكد كثيرا في سبيل الحصول على القوت الضروري، وإلى جانب ذلك توجد أقلية من الأثرياء المسلمين حيث كانت تضم العائلات الكبرى في المجتمع كعائلة المندوب السلطاني[2].

في حين كانت الجاليات الأجنبية مع الأقلية اليهودية بنفوذ اقتصادي قوي تسهر على المرافق الاقتصادية المهمة في المدينة[3]. وكانوا يملكون بيوتا أنيقة ومتاجر تحتوي على أحدث ما هو موجود في العواصم الأوروبية وفي مناصب الأولى نجد الجالية الإسبانية كانوا يملكون حوالي الثلاثين، لهم نفوذ بارز فاللغة والعملة الإسبانية هما الأكثر رواجا إلى جانب الفرنسية كما أن المدينة تضم العديد من المنشآت الإسبانية كمسرح "سيرفانطيس" والمستشفى الإسباني ونفوذ الإسبان كانت موازية مع نفوذ الفرنسيين سواء على صعيد المؤسسات الاجتماعية أو التربوية أو الاقتصادية، فحوالي 40% من العقارات كانت بيد الفرنسيين مقابل 20% للإسبان و10% للبريطانيين و5% للإيطاليين و15% لليهود و10% للمسلمين[4].

---

[1]- كنون عبد الخالق، المرجع السابق، ص18.

[2]- إبراهيم كرايدية، المرجع السابق، ص173

[3]- الحسن الصبحي، التنافس الاستعماري الأوروبي في المغرب (1884- 1904م)، دار المعارف، مصر، 1965م، ص278.

[4]- إبراهيم كرايدية، المرجع السابق، ص175

نجد أن في المنطقة تعددت الجاليات الأجنبية حيث أن إلى جانب الجالية الإسبانية والفرنسية كانت هناك أقليات من الجالية البريطانية إضافة إلى ذلك نجد باقي الجاليات مثل الإيطالية والأمريكية والسويدية، حيث نجد أنه كان لهذا المزيج البشري التأثير العميق على أحوال المدينة العامة، إذ قاموا بنشر المراقص والحانات وأماكن للقمار، أي قاموا بنشر الثقافة والعادات الأوروبية في المنطقة، وإن كانت هذه الوضعية التي أصبحت عليها طنجة لا تختلف كثيرا عما كانت عليه المدينة قبل الحماية الدولية[1].

إن منطقة طنجة امتازت بتعدد الديانات والأعراف والثقافات بها، مما جعل السكان المحليين يصفونها بأنها منطقة مصابة بالطاعون وينتشر فيها الكفار، وكان السكان ينقسمون لقسمين:

- **الأجانب:** وهو من الدول الموقعة على البروتوكول وغيرها، ولقد تحكموا في الاقتصاد وامتلكوا الشركات والمكاتب العقارية والمصارف كما أنهم شكلوا الأغلبية في البرلمان، وكانوا يدينون بالمسيحية واليهودية بينما تحول القليل منهم إلى الإسلام.
- **المغاربة (عرب وأمازيغ):** رغم كونهم يشكلون الأغلبية الكاسحة من السكان فقد كانت أوضاعهم صعبة لغاية، وزاولوا انشطة متواضعة (خدام البيوت، تجار، حرفيون صغار) وكان تمثيلهم البرلماني لا يعبر عن نسبهم الحقيقية في المجتمع، وكانوا يدينون بالإسلام واقلية يهودية.

وقد سجل في طنجة في هذه الفترة انتشار عدد من الأمراض، منها الملاريا، وأزمة الماء الشروب بسبب عدم سلامته للجسم، وهجوم الجراد، والجفاف الذي ضرب منطقة سوس الذي كان تتزود منها المدينة في مجال اللحوم، إضافة إلى ظهور ظاهرة الهجرة بأنواعها[2].

[1]- الحسين الصبحي، المرجع السابق، ص187.

[2]- أحمد بوجداد، طنجة في التاريخ المعاصر 1800- 1956،مرجع سابق، ص 221.

المبحث: الرابع الأوضاع الثقافية في طنجة فيضل الحماية

إن التعليم العربي منشر في كل مكان إلا أن المنهاج كانت جامدة على الرغم من إقبال الشعب، وكان منهم علماء لكن غير مثقفين، ويجهلون ما يجري حولهم من تغيرات، أما المدارس القرآنية لقد كانت منتشرة في جميع أنحاء القطر[1].

في عهد الحماية كان التعليم في طنجة يسير طبقا لمبادئ استعمارية تهدف إلى إبعاد المغاربة عن التعليم العصري بكل أنواعه وتوجيههم إلى التعليم المهني في المدن و الزراعية في الريف، وذلك لتوفير اليد العاملة مع الاهتمام بتعليم أبناء الأغنياء بشكل خاص، وذلك لتزويد الدولة بالكوادر الوظيفية المؤيدة لفكرة التعاون مع فرنسا[2].

إن فرنسا حاولت بكل الطرق التفريق بين العرب والبربر من خلال التعليم، إذ رأت أن في بقائهم كتلة ملتحمة خطر عليها، وقد كانت اللغة العربية هي اللغة الاقتصادية والدينية والإدارية، لكن العنصر البربر غير راضي بهذه الخطوة لأنها لم تكن تخدم مصالحه، على هذا الأساس سعت فرنسا إلى إحلال الفرنسية محل اللغة العربية، وذلك كلغة مشتركة ولغة المدينة[3].

إن المدارس البربرية الفرنسية كانت فرنسية بتعليمها وحياتها، وبربرية بتلاميذها وبيئتها، وكذلك تم منع التعليم العربي فيها ومنع تدخل أي فقيه أو رجل دين[4]. وكل ظاهرة إسلامية منعا تاما، ولم ينطلق التعليم الرسمي إلا بعد سنة 1920م، رغم إنشاء إدارة التعليم سنة

---

[1]- محمد صالح الكروي، التجارة البرلمانية في المغرب 1963-1997م، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2010م، ص17.

[2]- مولاي الطيب العلوي، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي، منشورات الزاوية، الرباط، 2009م، ص 18.

[3]- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، (د.ط)، دار الطباعة المغربية، تطوان (المغرب)، (د.س)، ص 161، 162.

[4]- علال الفاسي، المصدر سابق، ص 162.

1915م بالرباط[1]، وكان برنامج التعليم الهدف منه هو تهذيب ابناء الأغنياء لا أبناء الجماهير فيسعى الرجل وتحرير الافكار من المعتقدات الزائفة في الاسلام و تحرير المرأة من ظلم الرجل وتحرير البؤساء من الاقطاعة المحلية[2]،وكان برنامج المدرسة البربرية هو نفسه برنامج المدارس البدوية الأخرى، وفيما يخص المعلمين فقد منعوا من استخدام اللغة العربية في أي حال من الأحوال، ولا يسمح للتلاميذ بالتواصل مع اي طالب إلا باستخدام اللغة الفرنسية فقط[3].

أما فيما يخص تعليم المرأة فإن الفتاة المغربية لم يسمح لها بالتعليم في المدارس الفرنسية إلا بعد الثلاثينات، وذلك بسبب معارضة المجلس البلدي لإنشاء مدارس للفتيات فمن قبل لم يكن يخصص للبنات سوى مراكز تعليم المهني التي كانت تقدم دروس في الصناعة التقليدية مثل (دروس الحياكة، صناعة الزرابي، صناعة النسيج.....الخ) ولكن مع تقدم الزمن، اختلفت الأمور وأصبحت الإعدادات مختلطة بالإناث والذكور ولكن بسبب الزواج المبكر للإناث فقليل منهم فقط حصل على البكالوريا[4].

أن المدارس التي تخضع لسلطة الإدارة الفرنسية هناك ثلاثة أنواع وهي كالآتي:

1. **المدرسة الإسلامية:** نجد أن السلطات الفرنسية تتدخل في تدريس في بعض المواد التي ترى فيها خطر عليها، مثل دروس تاريخ المغرب، حيث يقوم بتنمية وتكوين شعور وطني، وبهذا قامت بتحديد للمدارس التقليدية المناهج التدريس بموجب قرار وزاري

[1]- الرباط: تقع على ساحل المحيط الأطلسي شمال مدينة الدار البيضاء، وهي اليوم العاصمة السياسية، وقد نقلت فرنسا العاصمة إليها لمحاولة القضاء على مدينة فاس، ووقد أسسها يوسف بن عبد المؤمن، في القرن السادس هجري، فجعلها رباطا لحشد الجيوش والأساطيل لغزو الأندلس وأكمل بناءها خلفه وابنه يعقوب المنصور سنة 553هـ. أنظر: فؤاد دياب، المغرب بين الماضي والحاضر، (د.ط)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.س)، ص 12.

[2]- عبد الرحمن الورديغي، فاس في عهد الاستعمار 1912- 1956م، ملامح مدينة فاس أصولها تغيراتها حالتها الاجتماعية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992م، ص 64.

[3]- علال الفاسي الحركات الاستقلالية، المصدر السابق، ص66.

[4]- عبد الرحمن الورديغي، المرجع السابق، ص66.

1937م، التي كان يقتصر على تعليم القرآن، اللغة، الكتابة العربية، القواعد والأخلاق، ألحقت الإدارة التعليم الإسلامي العالي بوزارة الحبوس عام 1930م، مع اخضاعه لإشراف غير مباشر[1].

2. **المدارس الفرنسية البربرية:** هي مدارس كان هدفها خلق قطيعة بالتراث العربي الإسلامي والتشيع بالتراث القيم الحضارة الغربية.

3. **المدارس اليهودية:** وهي مدارس تقتصر على التعليم الابتدائي وعلى الطلبة الذين يرغبون في إنهاء مشوارهم التعليمي دخول المدارس الأوروبية.

إن التعليم الحكومي أصبح محدودا جدا وذلك بسبب تدخل السلطات الفرنسية في المناهج التدريسي، ولذلك ظهر إلى جانبه التعليم الحر الذي أنشأته الهيئات الوطنية، وهو شهد انتشار واسع[2].

إن مدارس التعليم الحر جاء لسد عجز التعليم الحكومي، حيث أن عدد الأطفال كان ضئيلا جدا في مدارس الحماية، وكان عدد تلميذ المغاربة لا يتجاوز 18724 سنة 1937م أي تمثل حولي 2 بالمائة من عدد الأطفال الذين هو في سن التمدرس[3].

إن السلطات الفرنسية لا تكفي بعدم مساندة وتشجيع التعليم الحر وأهم المصاعب والعراقيل التي فرضتها الإدارة الاستعمارية هي فرض ضرائب هائلة، وتمنع الأجانب من التدريس في مدارسه وكذلك لا تسمح بإنشاء مدرسة إلا بشرط الحصول على إذن من الفرنسيين والذين هم يمانعون ويرفضون منح الموافقة[4].

---

[1]- عبد المجيد بن جلول، مصدر سابق، ص 143.

[2]- مصدر نفسه، ص 145.

[3]- أحمد بن داود، المقاومة الثقافية الاستعمارية في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم 1920- 1954م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم تاريخ علم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة وهران، 2016- 2017م، ص 132.

[4]- عبد المجيد بن جلول، المصدر السابق، ص 147.

الفصل الرابع:

رد فعل المجتمع الطنجي و دوره في الحركة الوطنية و الاستقلال من 1934-1956م

المبحث الأول: نشاط الوطنيين 1934-1942

المبحث الثاني: أثر تحولات الحرب على الإدارة الدولية

المبحث الثالث: المفاوضات و نهاية عهد الحماية المزدوجة في 1956م

المبحث الأول: نشاط الوطنيين 1934-1942

بظهور العمل الوطني المغربي في شكله المنظم بتأسيس كتلة العمل الوطني في 16 ماي 1934م انخرط الوطنيون في المنطقة الدولية عن طريق فرع الكتلة، ومن العناصر الوطنية الناشطة في هذا الفرع نجد "محمد العربي الزكاري"، "محي الدين الريسوني"، وكان مسير الجماعة "عبد الله كنون"[1].

كان هذا النوع يعمل على تنفيذ برنامج الكتلة بإحياء ذكرى الظهير البربري في طنجة بالصلاة وتلاوة القرآن[2]. ورفع برقيات الاحتجاج باسم الفرع الطنجي لسلطات الحماية الفرنسية على ممارساتها التعسفية ضد الوطنيين، وهذا نلمسه من خلال مجموعة الرسائل التي كان يرسلها باستمرار رئيس الكتلة "علال الفاسي" إلى رئيس الفرع "عبد الله كنون"[3].

بتأسيس الحزب الوطني في 1937م برئاسة "علال الفاسي" ووكلت "لعبد الله كنون" مهمة الدعاية لهذا الحزب بطنجة إذ بعث له "علال الفاسي" رسالة: "تحية وسلامًا دائمين وبعد فقد زارني أمس الأخ المحترم السيد" محمد بن أحمد" وتذكر معي فيما يرجع لنشر الدعوة للحزب الوطني هناك ولمّ الشعب نحوه وقد اتفقت معه على أن يجتمع بك ويكون العمل على الخطة التي تتفقان عليها وإني لتارك لكم اختيار الأفراد الذين تأنسون منهم الاخلاص والكفاءة لخدمة مبادئنا المشتركة،... أن تشهروا عن ساعد الجد للعمل في هذا الموضوع وتعرفونني بما فعلتم" على نفس الخطى سار فرع الحزب في تنفيذ البرامج الموكلة

[1]- محمد أمين بزاز، طنجة في ....، المرجع السابق، ص23.

[2]- محمد حسن الوزاني، المصدر السابق، ص72.

[3]- محمد أمين بزار، طنجة في ...، المرجع السابق، ص24.

له من قبل قيادة الحزب بفاس في إرسال برقيات الاحتجاج إلى السلطات الحماية الفرنسية وغيرها من الأنشطة[1].

اضطلع" عبد الله كنون "بدور بارز في قيادة الحركة الوطنية في مدينة طنجة خلال هذه الفترة نحو خدمة القضية المغربية كما جند قلمه خدمة لها[2].

لعل أعظم عمل قام به عبد الله كنون تأليفه لكتاب "النبوغ المغربي في الأدب العربي "الذي قال عنه في مقدمة كتابه هذا: "...كون الكتاب عملا وطنيا فوق كونه عملاً أدبيا"، إذ مزج فيه "عبد الله كنون" بيت العلم والأدب والسياسة والتاريخ وعرضه في ذلك إثبات الهوية والكيان أمام المستعمر الذي عمل جاهدا على طمس معالم هذه البلاد وتحطيم وحدتها باتباع سياسة التفرقة بين عناصر السكان وإحياء الأعراف الجاهلية، والغرض الثاني هو بيان للبنة التي وضعها المغرب في صرح الأدب العربي الذي تعاونت على بنائه أقطاع العروبة عليها[3].

أما بالنسبة للطرف الإسباني فقد تلقى الكتاب بقبول حسن من طرف السلطة واقتنت منه إدارة المعارف الإسبانية كمية من النسخ وزعتها على المكتبات والمعاهد بالمنطقة الإسبانية، كما ترجم الكتاب للإسباني وبلغ الأمر أن تلقى "عبد الله كنون" رسالة من وزارة الخارجية الإسبانية بتاريخ 18 نوفمبر 1939م، تعلمه بأن وزارة المعارف قد منحته درجة الدكتوراه بمناسبة صدور هذا الكتاب في ترجمته الإسبانية وتدعوه إلى زيارة إسبانيا في رحلة تستغرق شهرا على نفقة الحكومة[4].

---

[1]- "مراسلات عبد الله كنون مع قادة الحركة الوطنية في المغرب العربي 1932-1953'م' مجلة درا النيابة، طنجة، س2، ع7، 1985، ص ص 10، 11.

[2]- عبد الخالق كنون، المرجع السابق، ص76.

[3]- المرجع نفسه، ص 77.

[4]- لاندوروم، المرجع السابق، ص87.

لم يكن يخفي على الإدارة الدولية النوايا الحقيقية "لعبد الله كنون" ورفاقه من تأسيسهم لهذه المدرسة، لذا سلطت عليها جواسيسها الذين كانوا يحصون الشهادة والإفادة عن المدرسة وفي إحدى هذه التقارير تقرير تحت عنوان: "مدرسة إسلامية وطنية" مما جاء فيها: "إن شاء مدرسة وطنية لشيء فظيع إن لم يكن للنائب السلطاني واسطة للتدخل في هذا الأمر فذلك إهمال[1].

يؤسف له خصوص في منطقة نفوذه وإنها لغلطة كبيرة، وفي الوقت نفسه تشجيع على ما يمكن أن يسيء لنفوذ فرنسا، فإن ثبت سيطرتها بطنجة منذ سنين فذلك بفضل المعاهد التي يترد عليها الأهالي والأجانب ترجيحا لها. إن المدرسة الفرنسية العربية واليهودية دربوا أجيالا كثيرة نشأت على حب فرنسا واحترام السلطان، إن معهدا جديدا مطلوق العنان خارجا عن هذه الغاية بل بالعكس فهو موجه لمحاربتها... إن هذا المعهد يختبئ تحت مظهر مدرستي وهو مركز للوطنيين ووسط لحركة قوية للدعاية في سبيل حرية الإسلام[2].

يمكن التنويه أن مع اندلاع الحرب العالمية الثانية دخلت طنجة تحت الاحتلال الإسباني 1940م ،وهذه الظروف استغلها وطنيو المنطقة الخليفة على رأسهم زعيم "حزب الوحدة المغربية" "محمد المكي الناصري" في تكثيف النشاط الوطني بهذه المنطقة[3]، إن أنشأ فرعا للمعهد العلمي بتطوان "معهد مولاي المهدي "وفتح نادي" بيت الوحدة المغربي للجمهور الطنجي على غرار ما هو موجود في تطوان وبقية مدن الشمال، كما بادر حزب الوحدة المغربية أيضا بإنشاء المدرسة الصناعية الأولى سنة 1940م بحي طريق النظام على يد" أحمد معنيون"، ثم أنشأ الحزب المدرسة الصناعية الثانية بحي الدرداب الشعبي سنة

[1]- لاندوروم، المرجع السابق، ص 88.

[2]- علال لخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب [1894-1910م] المرجع السابق، ص183.

[3]- المرجع نفسه، ص184.

1941م والمدرسة الثالثة بحي المصلى[1]، كما استغلت هذه الظرفية في عقد العديد من الاجتماعات كالتجمع الذي عقد بالجامع الأعظم بتاريخ 21 أوت 1941 م،رغم أن هذه المناسبة دينية إلا أن" المّكي الناصر" استغلها من أجل تحويلها إلى مناسبة سياسية عن طريق القاء خطاب سياسي ضد السياسة الفرنسية بالمغرب[2].

[1]- علال الفاسي، المصدر السابق، ص42.

[2]- عبد العزيز الخلوف التمسماني، المرجع السابق، ص243.

المبحث الثاني: أثر تحولات الحرب العالمي الثانية على الإدارة الدولية

لقد ساهمت العديد من التحولات في تفعيل نشاط الوطنيين بالمنطقة الدولية خلال هذه الفترة، منها ما هو خارجي سواء كان إقليميا أو دوليا ومنها ما هو داخلي مرتبط بالمغرب عموما وطنجة خصوصا.

1. التحولات الخارجية:

- **صدور الميثاق الأطلنطي:**

صدر هذا الميثاق الأطلنطي من قبل الرئيس الأمريكي "ف.دروزفيلت" F.Droosecelt (1933-1945م)، والوزير الأول البريطاني "ونسون تشرشل" W.churchill(1945-1940م) في 14 أوت 1941م الذي تم الإعلان فيه عن موقفهم من قضايا الشعوب المستعمرة وحق هذه الشعوب في اختيار نوع الحكم الذي تريده، ما أعاد تأكيده ميثاق الأمم المتحدة في جويلية 1945م حيث صرح الميثاق في مادته الثالثة "الأمم المتحدة ...تتمنى أن تسترد الشعوب حقوقها التي حرمت منها بالقوة"[1].

- **تغيير موازين القوى:**

عرفت الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية تحولات عميقة إذ أزيحت القوى التقليدية كفرنسا وبريطانيا ،وبرزت إلى الوجود قوتين جديدتين وهما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحد الأمريكية، انعكس ذلك بالإيجاب على الشعوب المستعمرة المنادية بالاستقلال على اعتبار أن كليهما يرفعان شعار "حق الشعوب في تقرير مصيرها"[2].

---

[1]- ألبير عياش، المصدر السابق، ص 183.

[2]- الورديغي عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 152.

- **إنشاء جامعة ادول العربية 22 مارس 1945م:**

كان لهذا الحدث وقعًا كبيرًا في نفوس الوطنيين المغاربة، إذ تابع المغاربة بتطلع كبير بسير المفاوضات التي سبقت إعلان ميثاق الجامعة العربية وكانت أدق التفاصيل موضوع الشرح والتعليق من الجميع، ولما أعلن الميثاق قابلة الكل بسرور واعتبره الراي العام المغربي من أكبر الحوادث التي جرت في هذه الفترة وما يفسر هذا الاهتمام هو حاجة الوطنيين المغاربة لدعم العربي في معركة الاستقلال[1].

أولت الجامعة العربية اهتماما كبيرا بالقضية المغربية وفي ذلك يقول علال الفاسي: "فليس من الممكن أن يدعي كون الجامعة العربية أغفلت قضيتنا أو لم تعرها التفاتا، فلقد أعلنت تضامنها معنا في جميع المناسبات القائمة ولم يكل رجالها جهدا في تشجيعنا وتنشيط عملنا وترضية رجالنا في كل ما تسمح به الظروف الجامعة القائمة ولقد صرّح الأمين العام للجامعة لوفد الاستقلال بأن المسألة المغربية في يدنا نحن وأن الجامعة مستعدة لتأييدنا في كل ما يزيد"[2].

- **عقد مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة في 15- 22 فيفري 1947م:**

هي المناسبة التي عبر من خلالها الوطنيين في المغرب العربي على الاستقلال ورفض كل أشكال استعمار، هذا بالإضافة إلى الإعلان عن تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة بهدف التنسيق بين الوطنيين بالمغرب[3].

---

[1]- دياب فؤاد، المغرب الأقصى بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص 23.

[2]- أحمد مالكي، المرجع السابق، ص 242.

[3]- دياب فؤاد، المصدر السابق، ص 23- 24.

2. التحولات الداخلية:

أ. المطالبة بالاستقلال:

لاشك أن اندلاع الحرب العالمية الثانية قد غيرت بعمق أفاق الكفاح الجاري بالمغرب خاصة أن هذا الحدث اقترن بحدث بارز وذلك بارتفاع الأصوات المنادية بالاستقلال، تجسد في البداية على يد الجبهة القومية، التي تقدمت بمذكرة إلى الدول الغربية بواسطة قناصلها في طنجة في 14 فيفري 1943م، مطالبة بإعلان سقوط نظام الحماية المفروضة في جميع أطراف المغرب وحل القضية المغربية على الأساس الشرعي والقانوني الوحيد وهو المطالبة باستقلال المغرب وسيادته الداخلية والخارجية وإعادة وحدة ترابه الوطني[1].

إلا أن هذا المطلب لم يكن له تأثير الكبير كالذي حصلت عليه وثيقة الاستقلال المقدمة بتاريخ 11 جانفي 1944م، الموقعة من طرف 58 شخصية وطنية مغربية جزء كبير منها ينتمي لحزب الاستقلال[2]. والبعض الآخر حرٌ غير منتمي إلى السلطان" محمد الخامس "ولممثلي فرنسا وحلفاءها ومما جاء فيها:

- أن يطالب باستقلال المغرب ووحدة ترابه تحت ظل السلطان.
- أن يلتمس السلطان لدى الدولة التي يهمها الأمر الاعتراف بهذا الاستقلال وضمانه[3].

ب. عودة نظام الحماية الدولية لمدينة طنجة

إن الاسبان انسحب من المدينة في 11 أكتوبر 1945م وهذا بعد انتهاء الحرب العالمية مباشرة، حيث عادت الحماية الدولية من جديد وذلك بعد خمسة سنوات من الغياب

---

[1]- محمود صالح الكروي، المرجع السابق، ص136.

[2]- الصديق العربي، المرجع السابق، ص77.

[3]- المرجع نفسه، ص78.

حيث بداية الحرب العالمية الثانية ونهايتها انعكست على مصير مدينة طنجة التي وحدت نفسها إثر قيام هذه الحرب تحت قبضة الاسبان، رغم عدم انخراطها المباشر في الصراع الدولي، حيث كان تعاطفها مع دول المحور كان واضحا من خلال العديد من المؤشرات أهمها الانتصارات على حساب قوات الحلفاء، ورغم قبول إسبانيا بوضع المدينة في إطار نظام دولي إثر تقسيمها بين كل من فرنسا وإسبانيا، إلا أن إسبانيا تعتبر نفسها ذات أحقية وأسبقية في هذه المدينة[1].

وكانت عودة النظام متنفسا نوعا ما بالنسبة للوطنيين مقارنة بالمنطقتين الخلفية والسلطانية، وكان سبب ذلك هو الوضع الذي كانت تعيشه المدينة خلال الاحتلال الإسباني، وهو ما دفع الكثير من الوطنيين إلى اللجوء إليها وطلب المساعدة كلما ضاقت بهم السبل والظروف، إن دخول الولايات المتحدة لنظام الدولي كقوة عظمى أهم مبادئها هو ندائها بحق الشعوب بتقرير مصيرها كطرف فعال، وإن الوطنيين استغلوا الاتحاد السوفياتي كعامل مهما في تنشيط العمل الدبلوماسي لقضيتهم انطلاقا من طنجة[2].

ج. زيارة السلطانية لمدينة طنجة 7_12 افريل1947م:

إن السلطان محمد الخامس استغل علاقته الحسنة مع المقيم العام "إيريك لابون" EirikLabonne (1945- 1947)، لكي يعبر عن المصالح الوطنية للانتقال إلى مستوى أفضل وأحسن لذلك قرر زيارة مدينة طنجة[3]. هذا بعد عودة نظام الحماية مستغلا الوضعية الدولية للمدينة ولأنها تضع مختلف ممثلي الدول الأجنبية للإظهار وحدة الشعب ورفضه

[1]- زينب حمودة، طنجة تحت الاحتلال الإسباني 1940-1945، مرجع سابق، ص122.

[2]- زينب حمودة، مرجع نفسه، ص 149، 151.

[3]-علال الخديمي، مرجع سابق، ص159

لسياسة تقسيم والجزئي والتمزيق للبلاد[1]. حيث أصر الملك أن تكون الرحلة برا وليس بحرا وذلك لكي يمر بكل مناطق النفوذ الإسباني وذلك لنشر سياسته على المناطق المغربية[2].

إن عزيمة السلطان كانت قوية للقيام بهذه الزيارة رغم العراقيل الذي وضعتها الإدارة الاستعمارية لمنعه عن طريق افتعالها لحوادث الدار البيضاء يوم 7 أفريل 1947م، وكان خليفة على المنطقة الأمير" حسن بن المهدي" (1926–1956م) باستقبال السلطان عند نزوله في المنطقة[3].

إن السلطان بعد وصوله إلى طنجة رفقة الوفد الذي كان بصحبته على راسهم ولي العهد" الحسن الثاني والأميرة عائشة"، وكان الاستقبال كبير وكان أهم الحضور نجد ممثلي الدول الأجنبية ورجالات الحركة الوطنية على رأسهم" محمد المكي الناصري وعبد الخالق الطريسي ومصطفى الخمال"[4]. مع وفود الصحافة العربية والأجنبية[5].

إن زيارة السلطان كانت من يوم التاسع أفريل إلى العاشر من نفس الشهر، حيث زار خلال هذه الفترة محطات عدة، وقامت الحركة الوطنية أيضّا على تعبئة السكان وتنظيم المظاهرات الشعبية في المراكز التي مرّ بها السلطان أو حضر للخطاب أو التدشين أو لزيارة معلم من معالم المدينة [6].

---

[1]- زينب حمودة، طنجة في .....،مرجع سابق،ص109

[2]- عبد الجليل بن جلول، مرجع سابق ،ص243

[3]- علال لخديمي، مرجع سابق، ص180

[4]- عبد الخالق الطريسي: من مواليد 26ماي 1926م تلقي تعليمه في كتاب ثم المدرسة الأهلية سنة1924م و في سنة 1926التحق بالجامعة في مصر ثم واصل تعليمه في باريس، أسس حزب الاصلاح في1936 وثم اسس جريدة "الحياة' وكان له مشاركة في الكفاح العسكري توفي في 27 ماي 1970م. أنظر: محمد العربي المساري. عبد الخالق الطريسي، ضمن مدونة مذكرات من التراث المغربي، منضمة حقوق التأليف والنشر الشمالية 8 أجزاء، المغرب، 1986م، جزء 6، كفاح الملك والشعب 1933_1955م، ص74_88.

[5]- عبد كريم غلاب، تاريخ....،المرجع السابق، ص345

[6]- عبد الكريم غلاب، تاريخ ....، المرجع السابق، ص 362.

ومن أهم المحطات هو خطابه التاريخي الذي ألقاه ووسط حدائق قصر المندوبية، حيث عبر فيه على اقتناعه بحق بلاده الشرعي في استرجاع حريته بقوله: "إذا كان ضياع الحق في سكوت أهله عنه، فما ضاع حق ورائه طالب، وإنّ حق الأمة المغربية لا يضيع، فنحن بعون الله وفضله على حفظ كيان البلاد ساهرون ولضمان مستقبلها الزاهر المجدي عاملون، ولتحقيق تلك الأمنية التي تنعش قلب كل مغربي سائرون"[1].

كما أنه تطرق في خطابه على إبراز أهمية الجامعة العربية بقوله: "...حتى وضعت أسس تلك الجامعة الرشيدة التي متنت العلاقات بين العرب أينما كانوا ومكنت ملوكهم ورؤسائهم في الشرق والغرب من توحيد خطتهم، وتوجيه سيرهم نحو الهداية والعزة الإسلامية، والكرامة العربية[2].

قام السلطان حسن بعدة لقاءات مع ممثلي الدول الأجنبية وعمل على تأكيد فيها على حق الشعب المغربي في نيل استقلاله وتحقيق الوحدة، وأعلن على تأييده لمطالب شعبه: "لقد شارك المغرب في الحرب الأخيرة بأبنائه وبجميع ما لديه من وسائل إلى أن تم النصر، وقد أخذت الشعوب اليوم تطالب بحقوق متلائمة مع العصر الحاضر، فمن العدل أن ينال الشعب المغربي حقوقه المشروعة وأن تحقق مطالبه التي هي مطلب جميع الشعوب[3].

كانت الزيارة السلطانية لها أهمية كبيرة لنشاط الوطنيين، حيث اعتبرت هذه الخطوة كبداية لمسيرة أخرى نحو الاستقلال والوحدة[4].

---

[1]- عبد الكريم الفيلالي، المصدر السابق، ص 365.

[2]- عز العرب محمد حسن الوزاني، حدثني والدي "المعركة من أجل الشوري والاستقلال 1946-1955"، مؤسسة محمد حسن الوزاني، ط1، فاس، 1990م، ص 210.

[3]- فؤاد مصطفى، محمد خامس وكفاح، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت)، ص09.

[4]- عبد الكريم غلاب، تاريخ ....، المرجع السابق، ص 369.

إذ أعلن "محمد الخامس" على تنبيه لكل مطالب شعبية في نيل الاستقلال[1]. وكان هذا حافزًا ودعمًا لحركة الوطنية على حساب الاستعمار، وهذا ما أكده مبعوث الخاص لجريدة "لوموند Le Monde" الفرنسية السيد "جوزيف M.Joseph" حين قال: "إن زيارة السلطان لطنجة تعتبر قطعا وبدون أدنى نزاع نصرًا مبنياً للوطنيين المغربية وحركتها الاستقلالية"[2].

كما فتحت المجال أمام القضية المغربية لتصبح قضية دولية تبحث في جامعة الدول العربية وهيئة الأمم[3]. ابتداء من المدينة وخاصة أن الوطنيين توفرت لهم في المدينة حرية أكبر وهذا يساعدهم في كسب الدعم الدولي[4].

وإن هذه الزيارة فتحت عهد جديدا مع إدارة الاستعمار الذي حملت مسؤولية ما حصل على القيم العام "إيريك لابون" لذلك قام بإزالته من منصبه واستبداله بالجنرال العسكري "جوان" لأنه حسب اعتقاد السلطة الفرنسية أنه هو الشخص الذي يملك شخصية يستطيع بفضلها السيطرة على السلطان[5].

---

[1]- علال الخديمي، المعرب ...، المرجع السابق، ص ص 162، 163.

[2]- علال الفاسي، الحركات ...، المصدر السابق، ص 376.

[3]- علال الخديمي، المغرب ...، المرجع السابق، ص ص 162، 163.

[4]- جورج سيبلمان، المغرب من الحماية إلى الاستقلالية، تر، محمد منشورات أمل، 14 المغرب، 2014م، ص 135.

[5]- زينب محمودة، طنجة ...، المرجع السابق، ص 160.

المبحث الثالث: المفاوضات والاستقلال" نهاية الحماية "

إن في 6 نوفمبر 1955م اجتمع الملك "محمد الخامس" أثناء تواجده في باريس مع "أنطوان بيني" وزير الخارجية الفرنسي، وذلك لحديث عن المفاوضات "سان كلو" التي انتهت بيان "سان كلو" الموقع في 6 نوفمبر 1955م في قصر سان كلو أوحر الوزير بيني خلال المفاوضات المبادئ الأساسية لسياسة الحكومة الفرنسية ضمن بلاغ صدر في 5 نوفمبر 1955م عن مجلس الوزراء، وإن محمد الخامس وافق على هذه المبادئ وعلى رأسها الموافقة على مجلس العرش بإدارة شؤون المملكة[1].

رعبة "محمد الخامس" هي تشكيل حكومة مغربية تمثل مختلف فئات المجتمع ولاستكمال المفاوضات وللقيام بإصلاحات قانونية من المغرب دولة ديمقراطية يحكمها ملك دستوري، مع احترام والالتزامات الممنوحة للدول الاجنبية وذلك عبر المعاهدات المعمول بها[2].

لقد عاد" محمد الخامس" إلى المغرب بعد 10 أيام قضاها في ضيافة الحكومة الفرنسية في يوم 16 نوفمبر 1955م، حيث وحد الشعب المغربي يملأ الشوارع احتفالا بهذا اليوم كيوم للاستقلال، وبعد يومين من مجيئه احتفل ملك" محمد الخامس" والشعب بعيد العرش وقد القى كلمة هي: "وتلك بشرى يطيب لنا أن نزفها إليك في هذا اليوم الميمون، بشرى انتهاء عهد الحجر والحماية وبزوغ فجر الاستقلال ..." كما ركز على أن المهمات الأساسية للحكومة هو تعبير على إرادة الشعب من خلال:

1. تدبير شؤون البلاد.
2. وضع أنظمة ديمقراطية على أساس الانتخاب وفصل السلطة في إطار ملكية دستورية.

---

[1]- عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 330.

[2]- عبد الكريم غلاب، المرجع نفسه، ص 363.

3. قيام بمفاوضات مع الحكومة الفرنسية الهدف منها تحديد نظام الاستقلال وارتباط جديد بين البلدين أساسه الاحترام سيادتها والمواساة وتبعية التبادل[1].

تكونت الحكومة المغربية الأولى في مختلف تيارات المجتمع كما نص عليها بيان "سان كلو" برئاسة" مبارك البكاي" في 7 ديسمبر 1955م، والتي ستقوم باستكمال المفاوضات والتي تشمل الإدارة، الجيش، الأمن، القضايا المالية، العملة والثقافة ومصالح الجالية الفرنسية وتم التفاوض دون طلب الجلاء لأن المغرب الأقصى لا يملك حيش يدافع عنه، وذلك استلزم بقاء الجيش الفرنسي في البلاد، إن المفاوضات كانت تجري بإشراف" محمد الخامس" واستمرت ما يقارب شهرين حيث انتهت الاتفاقيات بإعلان الاستقلال رسيما في يوم 2 ماري 1956م، وذلك عبر تصريح وأهم ما جاء فيه: "... من ثم فإن الحكومة الجمهورية الفرنسية تؤكد اعترافها باستقلال المغرب الذي يقتضي ايجاد جيش وسلك دبلوماسي، كما تؤكد عزمها على احترام والسعي لجعل الغير يحترم الأرض المغربية التي تضمنها الاتفاقيات الدولية ...[2].

وفي 7 أفريل 1956م قام بإصدار تصريح يوضح فيه كل من وزير خارجية إسبانيا "مارتان أرطاخو" باسم الحكومة الإسبانية "ومبارك البكاي" رئيس الحكومة المغربية باسم حكومة المغرب، حيث تحتوي هذا التصريح يعلن اعتراف اسبانيا باستقلال المغرب وسيادتها التامة على كافة أجزاء المغرب، وذلك يجب احترام وحدة المملكة المغربية والتزام الحكومة المغربية بتقديم كل المساعدة والإعانة لجلالة الملك[3].

[1]- عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 364.

[2]- عبد كريم غلاب، المرجع نفسه، ص 364.

[3]- محمد الداهش، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في الحزب، د.ط، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2014، ص 172.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا ومناقشتنا لموضوع الإدارة الدولية بطنجة توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات ونلخصها كالآتي:

- بفضل الموقع الاستراتيجي الهام لمدينة طنجة التي تطل على البحر الأبيض المتوسط حازت أهمية كبيرة منذ العصور القديمة.
- إن الصيغة الدولية التي اكتسبتها طنجة، ما هي إلا نتاج للوضعية التي عاشتها طنجة منذ أواخر القرن الثامن عشر ميلادي، والمتمثلة في كونها عاصمة ديبلوماسية للمغرب من جهة، ومن جهة أخرى موقعا استراتيجي ممتازا الذي جعلها محلا للأطماع الأوروبية والتنافس فيما بينهما وليكون الحل في ذلك أن تشترك جميعها في حكمها.
- لقد شهد النصف الثاني من القرن 19م، تنافس دوليا شديدا بين الدول الأوروبية حول النفوذ إلى المغرب الأقصى، والحصول على أكبر قدر ممكن من الامتيازات الاقتصادية، حيث كانت كل دولة تسعى للحصول على امتيازات أكثر مما حصلت عليه الدول الأخرى حيث أدى هذا التنافس إلى العديد من المشاكل بينها وبين الحكومة المغربية.
- تولى المولى عبد العزيز العرش وهو صغير السن بعد وفاة والده مولاي الحسن 1894 حيث أصبح وزيره بحمادة وهو الآمر والناهي والمسير للأمور المغرب ورغم قساوة بحمادة إلا أنه استطاع أن يحافظ على استقلال المغرب.
- اتفقت الدول الاستعمارية سرا على اقتسام الشمال الإفريقي على أن يكون المغرب من نصيب فرنسا وشماله من نصيب إسبانيا، وليبيا من نصيب إيطاليا، ومصر من نصيب إنجلترا، ووسط إفريقيا من نصيب ألمانيا.

- لا شك أن الدور الدبلوماسي الذي أدته طنجة والممثل في احتضانها المقرات الهيئات الدبلوماسية فضلا عن موقعها الاستراتيجي والذي جعلها محل الأطماع الأوروبية، عاملان رئيسيان في وقوع طنجة تحت الحماية الدولية، في سنة 1923 هذه الوضعية الجديدة لطنجة وإن لم تختلف عن سابقاتها، إلا أنها كرست سيطرة للنفوذ الأوروبي عن طريق أجهزته الدولية المسيرة للمدينة، كما جعلت سيادة السلطان المغربي على المدينة، سيادة صورية.
- كان من نتائج الحماية الدولية على مدينة طنجة تراجع السيادة المخزنية على حساب حكم أجهزة الإدارة الدولية فضلا عن تهميش الساكنة المحلية وتردي أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.
- على الرغم من حرص الإدارة الدولية على تحييد طنجة إلا أن وطني طنجة انخرطوا في سلك الحركة الوطنية بمجرد انطلاقة العمل الوطني بمشكلة المنظم عن طريق فرع الكتلة ومن بعد الحزب الوطني
- إن الدور الذي قامت به العناصر الوطنية خلال فترة 1934– 1940 وعلى رأسها عبد الله كنون، العربي الزكاوي ... وغيرهم هو تنفيذ لبرامج التي كانت تمليها عليها الحركة الوطنية من خلال إرسال برقيات الاحتجاج باسمها والي ممتكي الدول الأجنبية، احياء لذكرى الظهير البربري، إضافة لكونها همزة الوصل بين الداخل والخارج.
- ساهمت التحولات والتغيرات التي عرفتها الساحة العالمية والمغربية بعد الحرب العالمية الثانية بالدفع بالنشاط الوطني بطنجة منها عودة الحماية الدولية إليها من جديد وبروز المتحدة الأمريكية كقوة جديدة داخل نظامه منادية بحق الشعوب بتقرير مصيرها أيضا زيارة السلطان محمد الخامس لطنجة 1947م وتصريحه علانية بمطلب الاستقلال.
- أتاح المناخ الذي وفرته طنجة بعد الحرب العالمية الثانية للعناصر الوطنية استنشاق بعض الحرية وإن كانت جزئية لتجعل من طنجة منطلقا لنشاطات بل أكثر من ذلك هذا

المناخ الذي ستولد فيه الجبهة الوطنية والتي طالما كانت هذه الفكرة تختمر في أذهان الوطنيين المغاربة لتجد في طنجة الملاذ الأمن لها

- عرفت طنجة وضعا دوليا فريدا من نوعه في العالم وكان الوضع يصعب في إطار فقدان المدينة لهويتها الغربية وإضفاء صيغة عربية عليها، إلا أن فطنة المغاربة بقيادة المغفور له محمد الخامس وقفت أمام كل المحاولات الاستعمارية إلى فك ارتباط طنجة بالمملكة والمطالبة بالاستقلال وعودتها إلى سيادة المغرب رغم القمع الذي مورس ضد الوطنيين بالحرية.
- هذه مجمل النتائج التي توصلنا إليها أثناء دراستنا للموضوع ونأمل أن نكون قد وفقنا في الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع.

ملاحق

ملحق رقم (01): منطقة طنجة الدولية

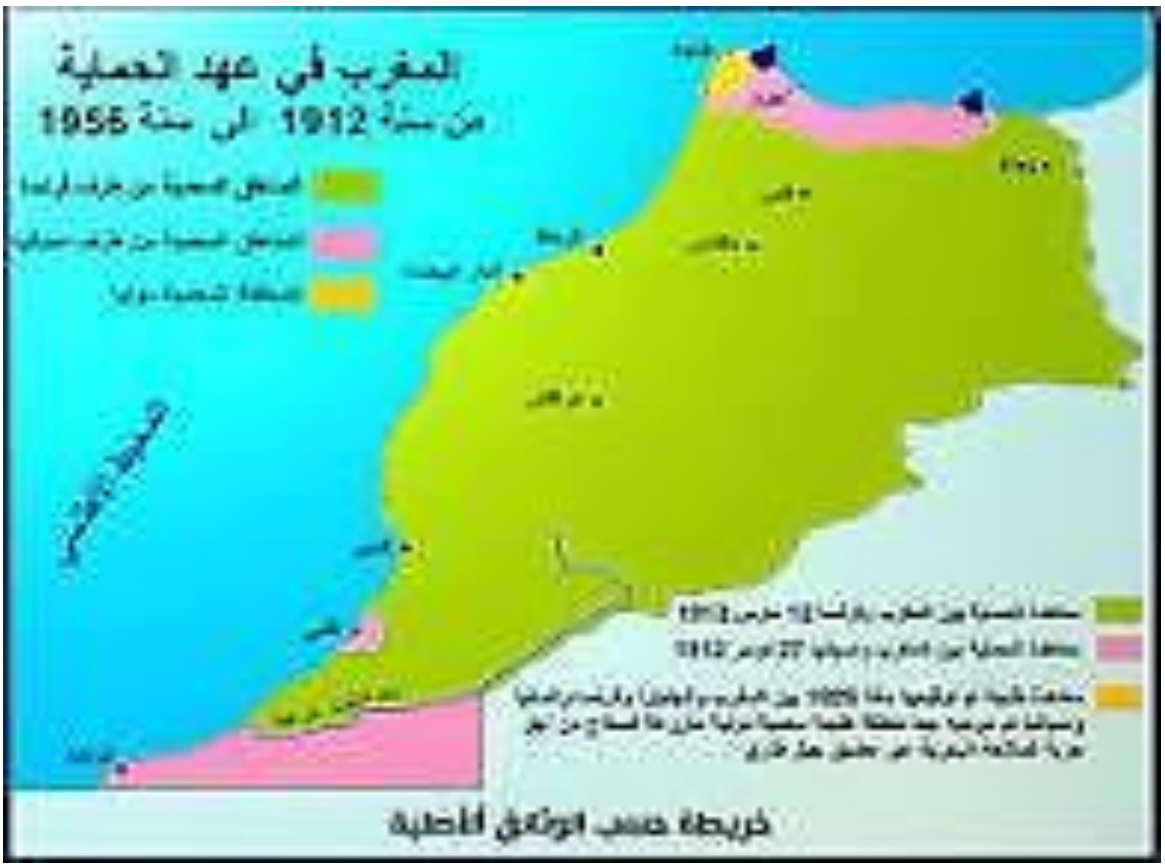

المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki/

ملحق رقم (02) : السلطان حسن

المصدر: بهيجة سيمو، الاصلاحات العسكرية في المغرب 1844- 1912م، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، الرباط، 2000، ص 148.

ملحق رقم (03): ميناء خلال النصف الثاني من القرن 19

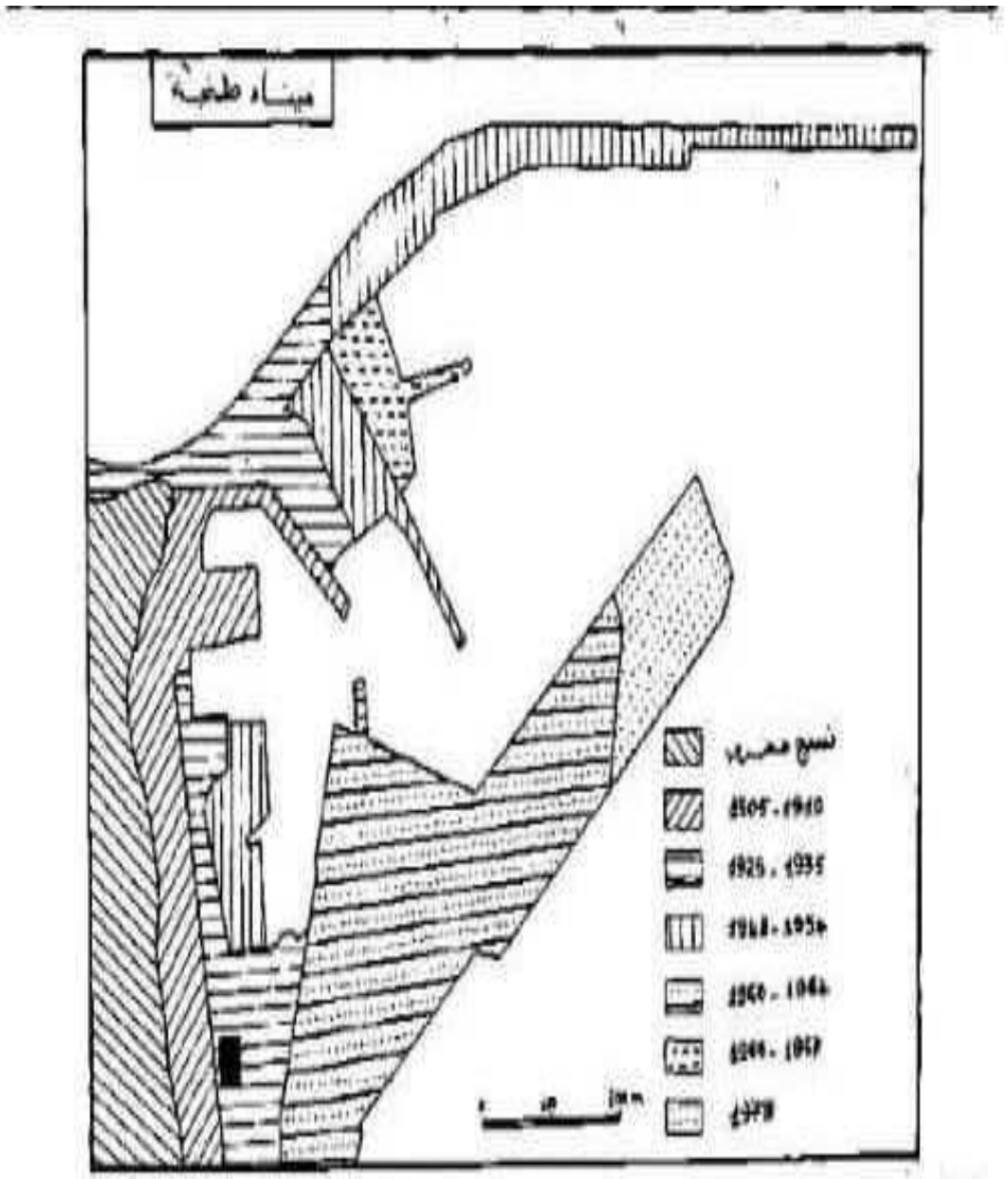

1.أسس نجاح ميناء طنجة خلال النصف الثاني من القرن 19

منذ احتلال سبتة وإلى حدود مطلع القرن 19 ظلت تطوان تمثل أكبر ميناء

المصدر: القدوري عبد المجيد، المرجع السابق، ص 72.

ملحق (04): مؤتمر الجزيرة الخضراء

انعقد المؤتمر في الجزيرة الخضراء بدل طنجة، وكان افتتاحه يوم 16 يناير 1906 ودامت جلساته إلى سابع أبريل عامه (12 صفر 1324) وشاركت فيه بالإضافة إلى المغرب اثنا عشرة دولة، هي : فرنسا ــ ألمانيا ــ انجلترا ــ النمسا ــ بلجيكا ــ اسبانيا ــ الولايات المتحدة الأمريكية ــ إيطاليا ــ هولندا ــ البرتغال ــ روسيا ــ السويد، وكان الوفد المغربي ممثلا بالحاج محمد الطريس والحاج محمد المقري والحاج محمد الصفّار، والسيد عبد الرحمان بنيس.

لقد كان المغرب يعمل على أن يساند المؤتمرون في أغلبيتهم مطامحه في الاصلاح دون معاكسة، ولكن طنه قد خاب، حيث كانت المقررات التي اتخذها لا تلبي المطامح التي كان يتطلع إليها باستثناء قرارين هامين هما اقراره واعترافه باستقلال المغرب ووحدة ترابه، كما أن القرار الذي اتخذه في شأن مساواة الدول الموقعة على المقررات فيما يتعلق بالباب المفتوح للتجارة أفادت كتلة العمل الوطني أثناء فترة الحماية، حيث كانت فرنسا تفرض احتكارها للتجارة مع المغرب فاستعملت الكتلة القرار المتخذ في مؤتمر الجزيرة لبقاء الباب مفتوحا أمام الجميع، وكانت تحتج به ضد المحتكرين الفرنسيين.

إن القرارات التي اتخذها مؤتمر الجزيرة الخضراء لم ترض ممثلي المغرب، ولم يوقع عليها المولى عبد العزيز إلا تحت الضغط، بعد مرور شهرين على انفضاض المؤتمر، لأن تلك القرارات في الواقع كانت كما لاحظ ذلك الباحثون والمختصون ؛ تنظيما للحماية الفرنسية والاسبانية على المغرب تحت مراقبة دولية، ولأنها تركت المخزن وحها لوجه إزاء فرنسا وإسبانيا في مناطق الحدود، ولأنها برهنت على أن الدول الاستعمارية وفي طليعتها فرنسا لا يهمها إلّا تحقيق مصالحها، وفرض وجودها على المغرب الذي رغم ضعفه وعدم استطاعته الدفاع عن نفسه، كان يحرص على الحفاظ على سلطته الشرعية واستقلاله ووحدته، وكل ذلك سيفقده إذا ما طبقت المقررات التي اتخذها المؤتمر، سواء في الميدان المالي أو الأمني أو الإداري.

لقد رفض المغاربة الواعون تلك المقررات، ونشأت عن تطبيقها فوضى عارمة، فكثر الضغط الأجنبي على المغرب، وكثرت مطالب الأجانب، وقامت الثورات في بعض المناطق المغربية معبرة عن رفضها للمخططات الأجنبية، وكانت كثير من الفتن مدبرة من طرف الفرنسيين الذين كانوا يبحثون عن وسيلة أو أخرى ليخطوا الخطوة الثانية للاستيلاء على المغرب. وجاء اغتيال طبيب فرنسي (موشان) بمدينة مراكش من طرف مجهولين وبمؤامرة فرنسية يوم 22 مارس 1907 لترتمي عليه فرنسا وتجعله سببا في احتلال مدينة وجدة، ثم حادث أحداث الدار البيضاء فاغتنمتها السلطات الفرنسية لتهاجم مدينة الدار البيضاء وتقتلها بواسطة بارجة حربية وتنزل جيوشها وتحتل عاملها السيد أبو بكر أبو زيد السلوي.

المصدر: أبو بكر القادري، المرجع السابق، ص 25.

الملق رقم (05): مقتطفات من اتفاقية الحماية الدولية على طنجة 18 ديسمبر 1923.

مقتطفات من اتفاقية الحماية الدولية على طنجة 18 ديسمبر 1923م

الفصل الاول

بمقتضى ما قرر بالفصل الاول من عقد الحماية المؤرخ فى 30 مارس سنة 1912 وبالفصل السابع من المعاهدة الفرنسية الاصبنيولية المتعلقة بالمغرب والمؤرخة فى 27 نوبر سنة 1912 قررت الدول المتعاقدة بأن من يعينهم جلالة السلطان من الموظفين والادارات المبينة بعده يقومون بحفظ الامن العمومى وادارة سائر شؤون المنطقة المبينة حدودها بالفصل الثانى الآتى والمسماة طنجة.

الفصل الثانى

أما حدود منطقة طنجة فهى المبينة بالفقرة الثانية من الفصل السابع من المعاهدة الفرنسية الاصبنيولية المؤرخة فى 27 نوبر سنة 1912

الفصل الثالث

تكون منطقة طنجة تابعة لقوانين الحياد الدائم ، وعليه لا يمكن أن يشهر عمل عدوانى عليها ولا على حدودها سواء كان ذلك من طريق البر أو البحر أو الجو ، ولا يؤسس بها بناء عسكرى برى ولا بحرى ولا جوى ، ولا مركز عدوانى ، ولا أدنى شىء مما يمكن الانتفاع به فى سبيل الحرب ،

الفصل الرابع

تقوم بحرية الدول الانجليزية والاصبنيولية والفرنسية بمراقبة ما يحاول من ادخال السلاح والمعدات الحربية فى كل مياه منطقة طنجة ، ويحاكم من يعثر عليه من الجناة لدى المحكمة المعتزجة بطنجة ،

الفصل العاشر

لا يسوغ لاحد أن يسعى بمنطقة طنجة فيما يعد خوضا أو مصادرة أو تشويشا للامن بالمنطقتين الفرنسية والصبنيولية بالمغرب ، كما يمنع ذلك أيضا قبل أية دولة من الدول الاجنبية

الفصل الحادى عشر

تضمن حرية جميع الاديان بمنطقة طنجة بشرط أن لا يمس القيام بها بالامن العام .

الفصل السادس عشر

تسلم الدولة الشريفة كل أملاكها العمومية والخصوصية وسائر حقوقها على أراضى الجيش للمنطقة الطنجية للتصرف فيها وقبض مستفادها للانتفاع به ولمحافظتها عليها من غير تفويتها بوجه من الوجوه ، ولا ينتهى هذا التسليم الا باشهاد هذا الوقت ، فحينئذ ترجع كل الاملاك المسلمة للدولة الشريفة

الفصل الخامس والعشرون

حيث أن استقلال المنطقة لا يمس بحقوق جلالة السلطان الملكية ، ولا نفوذه ، ولا بخصوصياته باعتباره امام الجماعة الاسلامية بالمملكة ، ورئيس الاسرة الشريفة المقيمة بطنجة ، فان تدبير شؤون السكان الوطنيين والمصالح الاسلامية في المنطقة وكذا اجراء السلطة الشرعية يقوم بجميع ذلك حسب المقرر من قبل موظفون مغربيون يعينهم جلالة السلطان رأسا ويراقبهم نوابه

الفصل التاسع والعشرون

يعين جلالة السلطان للنيابة عنه بطنجة مندوبا ينشر رسميا القوانين التي يتبعها المجلس الدولي، ويعينها لاجل المصادقة عليها رئيس لجنة المراقبة، ويدير المندوب رأسا شؤون الاهالي ، كما يقوم بوظيف الباشا ، ويجري الاعمال الادارية والقانونية المنوطة بذلك الوظيف بالاناية الشريفة ، وله حق نفي الرعايا المغربيين ، كما له ذلك الحق على كل من يرجع أمره للمحكمة الممتزجة بعد موافقة المجلس العام الذي يتركب من جميع أعضاء المحكمة الرسميين ، واذا تعلق الامر بشخص لا يمثل جنسيته عضو بالمحكمة فان لقنصل دولته حق المشاركة في مفاوضة أعضاء المحكمة ، ويكون النفي واجبا اذا طلبه قنصل الدول التي يرجع اليها الشخص ، ويشير المندوب في موجبات قرار النفي الى رأي المحكمة ، كما يجب عليه أن يلزم من يرجع اليه أمرهم من الرعايا تنفيذ فصول هذا الوفق ومراعاتها ، وأن يقوم بما لديه من الوسائل الادارية والقانونية باستخلاص الضرائب والجبايات الواجبة على الوطنيين ، ويرأس المندوب الجمعية التشريعية الدولية ، وله بها حق المفاوضة الا أنه لا يشارك في التصويت

الفصل الرابع والثلاثون

يتركب المجلس التشريعي الدولي باعتبار عدد رعايا الدول الموقعة على عقد البرزة ، وباعتبار أهمية تجارتها ومصالحها العقارية ومبلغ روجانها بطنجة بحسب المبين أسفله

أربعة أعضاء فرنسويون ـ أربعة اسبانيولون ـ ثلاثة انجليزيون ـ اثنان طليانيان ـ واحد أمريكاني ـ واحد بلجيكي ـ واحد هولاندي ـ واحد برتغيزي ، يعين أعضاء كل دولة فضلها ، وستة أعضاء مسلمون يعينهم المندوب ، وثلاثة من اليهود رعايا جلالة السلطان يعينهم المندوب أيضا بعد ما يختارهم من ستة أفراد تقدمهم له الجماعة اليهودية

يعين المجلس ثلاثة نواب للرئيس أحدهم فرنسوي والآخر انجليزي والثالث اسبانيولي وذلك ليعينوا المندوب في شؤون رياسة المجلس ويخلفوه في حالة مرضه أو لمانع من الموانع

الفصل الخامس والثلاثون

ينفذ أحكام المجلس ويدير الادارة الدوليه بالمنطقة مدير يكون تحت أوامره نائبا مدير ومهندسان

يكلف أحد نائبي المدير بخصوص مسائل حفظ الصحة والاغاثة الطبية، ويلقب في ذلك الوظيف بالمدير ، أما النائب الآخر فيكلف بخصوص المسائل المالية ويلقب باسم مديرها

يكون المدير للسنين الست الاول فرنسويا ، ونائبه المكلف بحفظ الصحة والاغاثة الطبية اسبنيوليا ، ونائبه المكلف بأشغال المال انجليزيا .

أما تعيين المدير ونائبه والمهندسين فيصدر من جلالة السلطان بطلب من لجنة المراقبة بعد ما يقدم لها كل واحد منهم فحصل دولته

وبعد مضي السنين الست الاولى يعين المجلس المدير ونائبيه من بين رعايا الدول الموقعة على عقد الجزيره ، الا أن الوظائف الثلاث لا تعطى الا لأرباب الجنسيات المختلفة

الفصل الواحد والخمسون

ان اللغات التي يكون استعمالها رسميا بمنطقة طنجة ثلاث فقط ، وهي العربية والصبنيولية والفرنسوية ، ويقرر المجلس التشريعي استعمالها

تنشر النصوص القانونية وكل الضوابط باللغات الثلاث

الفصل السادس والخمسون

تقدم الحكومات الثلاث المتعاقدة هذا الوفق لكل الدول الموقعة على عقد الجزيرة والمعتمدة بالتعاون الكلي للحصول على موافقتها عليه

يمضي هذا الوفق بمجرد ما يمكن ، ويجري العمل به التي عشرة سنة ابتداء من تاريخ امضائه

ويجدد العمل به كل هذا الأمد أو أمثاله ، اذا لم تطلب احدى الحكومات الثلاث المتعاقدة مراجعة النظر فيه ، واذا وقع ذلك فان أمد العمل به يكون بحسب ما يعين باتفاق الدول عند المراجعة وتسلسها لهذا الوفق برمته

المصدر: عبد الرحمان زيدان، مصدر سابق، ص 328، 355.

ملحق 06: عبد الحفيظ يوقع اتفاقية المعاهدة

المصدر: عبد الرحيم الربيعي، مرجع سابق، ص 15.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

1- بن زيدان عبد الرحمن، الدور الفاخرة بمأثر الملوك علويين بفاس الزاهرة، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1937م

2- جورج سيبلمان، المغرب من الحماية إلى الاستقلالية، تر، محمد منشورات أمل، 14 المغرب، 2014م.

3- حرب الاستقلال، المغرب الأقصى، مراكش قبل الحماية، عهد الحماية، افلاس الحماية، مكتب المستندات والأنباء، 1951م.

4- الصديق العربي، "كتاب المغرب"، دار الغرب الإسلامي، 1984م.

5- عبد الرحمن بن زيدان، العز والصولة في معالم نظم الدولة، المطبعة الملكية، الرباط، 1961م، ج1.

6- عبد المجيد بن جلول، هذه مراكش، ط1، مكتب المغرب العربي، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1949م.

7- عز العرب محمد حسن الوزاني، حدثني والدي "المعركة من أجل الشوري والاستقلال 1946-1955"، مؤسسة محمد حسن الوزاني، ط1، فاس، 1990م.

8- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، (د.ط)، دار الطباعة المغربية، تطوان (المغرب)، (د.س).

9- علال الفاسي، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، مكتب المغرب العربي، القاهرة، 1948م.

10- عياش جرمان، دراسات في تاريخ المغرب، ط1، مطبعة النجاح الجديد، الرباط، 1986م.

11- الفيلالي عبد لكريم، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج 1،ط1، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2005م.

12- القادري ابو بكر، مذكرات في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940م، ذكريات وأحداث ومواقف،ج1، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، 1992م.

13- مولاي الطيب العلوي، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي، منشورات الزاوية، الرباط، 2009م.

المراجع

1. إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج3، (د.ط)، دار الرشاد الحديثة، دار البيضاء، 2009م.
2. إبراهيم كرايدية، الحماية أصولها وتطورها في مؤتمر مدريد 1880، ط1، شركة الطبع والنشر، دار البيضاء، 1989.
3. أبير عياش، المغرب والاستعمار (حصيلة السيطرة الفرنسية)، ط1، تر: عبد القادر الشاوي ومور الدين سعودي، تق: إدريس سعيد وعبد الأحد السبتي، دار الخطاب للنشر والطباعة، المغرب، 1985م.
4. أحمد العلاونة، نظرات في كتاب الأعلام، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت، 2003.
5. أحمد بوجداد، طنجة في التاريخ المعاصر 1800- 1956م، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ومدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة، النشر العربي الإفريقي، الرباط، 1991م.
6. أحمد سكيرج، الظل الوريف في محاربة ألفاظ في المدينة الجديدة، المغرب، 1926
7. إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة القبيكان، الرباط، 2000م، ص419.

8. أمحمد المالكي، الحركات الوطنية والاستعمارية في المغرب العربي، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994م.

9. أمل عجيل، قصة وتاريخ الحضارات العربية (ليبيا، السودان، المغرب)، بيروت 1999م.

10. أمين شاكر، سعيد العربان، وآخرون، شمال إفريقيا في الماضي والحاضر (د.ط)، دار المعارف، مصر، 1954م.

11. بهيجة سيمو، الإصلاحات العسكرية، للمغرب 1844- 1912م، مطبعة الملكية، الرباط، 2010.

12. بيضون جميل وآخرون، تاريخ المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ليبيا)، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977م.

13. جورج سيبمان، المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912- 1956، تر: محمد المؤيد، طابع الرباط، 2004.

14. الجوهري يسرى، جغرافية المغرب العربي نشئت المعارف، الاسكندرية، 1981م.

15. الحسن الصبحي، التنافس الاستعماري الأوروبي في المغرب (1884- 1904م)، دار المعارف، مصر، 1965م.

16. الخلوفي محمد الصغير وآخرون، الظهير البربري من خلال مذكرات صالح العبدي مع إطلاله على مدينة آسفي من خلال بكورة الزيدة وعبده الفقيه الصبحي السلاوي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.

17. ذياب فؤاد، المغرب الأقصى بين الماضي والحاضر، الدار القومية للطباعة، القاهرة، (د.ت).

18. رأفت الشيخ، تاريخ المغرب المعاصر، عن الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، (د.م)، 1996م

19. رأفت غنيمي الشيخ، التاريخ المعاصر للأمم العربية الإسلامية، دار الثقافة، القاهرة، 1992م.

20. شوقي جمل، المغرب العربي الحديث (1516-1918م)، دار الفكر، عمان، 2010م.

21. شوقي عطا الله الجمل وعبد الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء، الرياض، 2002م.

22. شوقي عطا الله جمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى)، ط1، مكتبة أنجلو المصرية، 1977م.

23. صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط2، مكتبة أنجلو، القاهرة، 1993م.

24. صلاح العقاد، المغرب العربي، دراسة في تاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط1، مكتبة أنجلو القاهرة، 1980م.

25. عبد السلام بن العربي بوعياد الطنجي، نبذة تاريخية عن حياة سدي محمد بن الصديق وجهاده ضد الاستعمار، دار البيضاء، (د.ت).

26. عبد العزيز بن محمد بن الصديق الطنجي، سراج الدلجة في فظل طنجة، ط2، تق: عبد الله عبد المؤمن، مطبعة السليكي أخوين، طنجة، 2013م.

27. عبد العزيز عبد الله، تاريخ المغرب العصر الحديث وفترة المعاصرة، مكتبة السلام دار البيضاء، (د.ت.

28. عبد المجيد مزعل بنيان، المغرب الأقصى في عهد السلطان عبد الحفيظ 1908-1912، الجامعة المستنصرية، ن.م.ن، ص 201.

29. عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم (عهد العلويين)، (د.ط)، المغرب، (د.ت)، مج1.

30. عبد الهدي التازي، الحملة الفرنسية (بدؤها ونهايتها) حسب إفادة معاصرة، دار الرشاد الحديثة، دار البيضاء، المغرب.

31. عبد الواحد الناصري، التدخل العسكري الأجنبي في المغرب قراءة فيزيوستراتيجية المغرب خلال القرن 19، وأوائل القرن العشرين، تق: عبد الهادي التازي، مطبعة البث، الرباط، 1999م.

32. عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880م، ط2، مطبعة المملكة الرباط، 1985م.

33. علال الفاسي، محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأول، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية مطبعة النهضة، مصر، 1955.

34. علال لخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب (1894-1940م) حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، ط2، الرباط، (د.س.ن).

35. علال لخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية (1851-1947م)، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، منشورات إفريقيا الشرق، دار البيضاء، 2006م.

36. غلاب عبد لكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الامبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م.

37. فؤاد دياب، المغرب بين الماضي والحاضر، (د.ط)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.س).

38. فؤاد مصطفى، محمد خامس وكفاح، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت).

39. قدورة زهية، تاريخ المغرب الحديث، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م.

40. القدوري عبد المجيد، وقفات في تاريخ المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، دار البيضاء، 2001م.

41. الكردودي، رحلة الجلالة المحمدية إلى طنجة، عاصمتها الديبلوماسية، 9-13 أفريل 1947م، شركة سليكي إخوان للطباعة، طنجة، 1997م.

42. لا ندوروم، تاريخ المغرب في القرن العشرين، دار الكتاب للنشر والتوزيع، دار الثقافة العربية، بيروت، 1980م.

43. لعروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب،ج3 ،ط1، المركز الثقافي، الدار البيضاء، المغرب، 1999م، ص30.

44. لونيسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، تر: عفيفة البستاني، ط8، دار الفرابي، بيروت، 1985م.

45. محمد الداهش، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في الحزب، د.ط، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2014.

46. محمد السنوسي، المقاومة المغربية ضد الاستعمار (1904-1955م) والتجليات الهلال العربية، المغرب، 1997م.

47. محمد القبلي، تاريخ المغرب التحيين والتركيب، ط1، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011م.

48. محمد خير فارس، تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب (1912-1937م)، دمشق، 1977م.

49. محمد صالح الكروي، التجارة البرلمانية في المغرب 1963-1997م، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2010م

50. محمد صفدي الزيدي، التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011م.

51. محمد علي داهش، المغرب في مواجهة الحركة الوطنية والمغربية، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، سوريا، 2004م.

52. محمود شاكر، التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر بلاد المغرب، ج14، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996م.

53. محمود علي داهش، المغرب في مواجهة إسبانيا، صفحات من الكفاح الوطني ضد الاستعمار 1903-1927م، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010م.

54. محمود علي عامر، تاريخ المغرب العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، (ب.م.ن)، 2009م، ص200.

55. المنوني محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث،ج1 ،ط1، مطبعة الأمنية الرباط، المغرب، م1973.

56. الناصري محمد المكي، فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى، ط2، شركة بابل للطباعة والنشر، الرباط، 1993م

57. الورديغي عبد الرحيم، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي (1912- 1956م) ملامح من مدينة فاس أصولها تغيراتها حالتها السياسية والاجتماعية، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992م.

58. الوزاني محمد الحسن تصريحات صحيفة، ط1، مؤسسة الحسن الوزاني، المغرب، 1988م، ج1.

المذكرات

1-أحمد بن داود، المقاومة الثقافية الاستعمارية في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم 1920- 1954م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم تاريخ علم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة وهران، 2016- 2017م.

2-جمال الدين العمراني، أشطيار طنجة بين سنتي (1900-1912م) جوانب من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رسالة نيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1995-1956م.

3-حاسم سعد يوسف، السلطان الحسن الأول ودوره السياسي في المغرب الأقصى، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2004م.

4-عبد العزيز خلوق التمسماني، الاصلاحات الحضرية الأوروبية بطنجة وردود الفعل العربية أيام دراسية حول الإصلاح المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر والعشرين 2-3 أفريل 1983م، جامعة محمد الخامس منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، الرباط، (د.ت)

5-محمادي هرتان، السلطة المركزية في مطلع القرن العشرين من التفكك وإعادة الإنتاج، مذكرة دكتوراه، تخصص القانون العام، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب، 2006م.

6-محمد العربي المساري. عبد الخالق الطريسي، ضمن مدونة مذكرات من التراث المغربي، منضمة حقوق التأليف والنشر الشمالية 8 أجزاء، المغرب، 1986م، جزء 6، كفاح الملك والشعب 1933_1955م.

المجلات والمنشورات

1. أحمد مهاب، الصحافة المغربية والحركة الوطنية في المغرب الأقصى، الدراسات الإعلامية، ع57، 1989م

2. حمودة زينب، طنجة تحت الاحتلال الإسباني 1940- 1945، مجلة الأسطور، المعرب، ع4، جوان 216.
3. عبد العزيز خلوق التمسماني، المطامع الإسبانية في طنجة (1914-1945)، مجلة دار النيابة، طنجة، س2، ع07، 1985م
4. عبد العزيز خلوق التمسماني، دار النيابة السعيدة بطنجة جوانب في نشاطها الديبلوماسي، مجلة دار النيابة، ع1، 1984م
5. فيجال علي وآخرون، الجهاز الاقتصادي في مدينة طنجة، فاس العتيقة مقارنة منهجية، مجلة كان، ع2، كلية العلوم الإنسانية، فاس، 1987م.
6. كنون عبد الخالف، حيثيات فرض الحماية الفرنسية على المغرب وموقف الرسمي منها، م2، ع5، جامعة سيدي محمد عبد الله، فاس، المغرب، مارس 2020م.
7. محمد أمين بزاز، طنجة في عهد الإدارة الدولية، مجلة دار النيابة، طنجة، س 05، ع18، 1998.
8. محمد أمين بزاز، فتح باب جديدة بطنجة1896-1897م، مجلة دار النيابة، طنجة، س2 ،ع5، 1985م.
9. محمد أمين بزاز، لجنة الصحة والطرق البلدية بطنجة، "مجلة دار النيابة"، طنجة، س1، ع1، 1984م.
10. محمد بن حلون، المقاومة المغربية ضد الاستعمار، الجذور والتجليان (1904-1955م) منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، أغادير، (د.ن.س).
11. محمد خرشيش، المقاومة الريفية، سلسلة شراع، العدد 22.
12. محمد مزيان، الموقف الأمريكي من فرض الحماية الفرنسية على المغرب، دورية كان التاريخية، العد 19 مارس 2013م.

13. محمود صالح الكروي، أزمة سبتة ومليلية بين المغرب وإسبانيا ودوافعها وأهدافها، مجلة سياسية، الدولية، ب.ع.ب (ت.ن).

14. المهداوي عباس علي الهادي تاجي هادي سما، السياسة الفرنسية اتجاه المغرب (1912- 1958م) مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، م10، ع3.

المراجع الأجنبية

1- Isac. J.Assapcage, Tanger, Un Siécle D'histoire, Ediconsnarocaines et lntermationale, tanger, 1978, p 27.
2- waill El karnounichassansiel de copitatism marocan,Lecomie entrepris, eceutseptentare 2011

المواقع

1- الوضع الدولي لطنجة في عهد الحماية: يوم 2023/04/26. alimentéparwps office

البسملة

الشكر والتقدير

الاهداء

مقدمة **01**

الفصل الأول: الأوضاع العامة بطنجة قبل الحماية

المبحث الأول: الأوضاع السياسية **07**

1. الأجهزة الإدارية المخزنية 09

2. أثر الطابع الدبلوماسي لطنجة على واقعها السياسي.....09

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية..... **10**

4. الزراعة.....15

5. الصناعة.....15

6. التجارة.....15

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية..... **16**

4. فئات المجتمع.....18

5. النمو الديمغرافي.....18

6. انعكاسات التواجد الأوروبي على الوضع الاجتماعي.....19

المبحث الرابع: الأوضاع الثقافية **20**

4. المساجد.....22

5. الزوايا.....22

6. المدارس 23

الفصل الثاني: مراحل فرض الحماية الدولية على طنجة

المبحث الأول: الاتفاقيات الودية الفرنسية..... **26**

1. مؤتمر مدريد 1980 + الاتفاق الفرنسي الإيطالي 1902.....26
2. الاتفاق الانجليزي 1904.....29
3. الاتفاق الاسباني 1904.....33
المبحث الثاني: التنافس الأوربي على المنطقة 36
1. مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906.....36
2. الاتفاق الفرنسي الألماني 1911 43
3. الاتفاق الفرنسي الاسباني 27 نوفمبر 1912 44
المبحث الثالث: توقيع معاهدة الحماية:..... 47
المبحث الرابع: ردود الفعل المفاوضة على توقيع المعاهدة 50
الفصل الثالث: الأوضاع بطنجة في ظل النظام الدولي
المبحث الأول: الأوضاع الإدارية..... 54
3. الإدارة الدولية.....54
4. الإدارة المحلية.....56
المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية..... 60
المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية..... 63
المبحث الرابع: الأوضاع الثقافية 65
الفصل الرابع: رد فعل المجتمع الطنجي ودوره في الحركة الوطنية والاستقلال من 1934- 1956م
المبحث الأول: نشاط الوطنيين 1934-1942..... 69
المبحث الثاني: أثر تحولات الحرب على الإدارة الدولية..... 73
المبحث الثالث :المفاوضات و نهاية عهد الحماية المزدوجة في 1956م 80
خاتمة..... 80

ملاحق..... 86
قائمة المصادر والمراجع..... 96
فهرس المحتويات.....

الملخص:

نظرا للموقع الاستراتيجي الهام الذي يمتاز به المغرب الأقصى خاصة مدينة طنجة، فقد كانت محل أطماع الاستعمار الفرنسي لذلك سارعت هذه الأخيرة إلى استعمارها تحت عطاء الحماية الدولية.

نظرا للأطماع المتزايدة على طنجة التي تطل على البحر الأبيض المتوسط ومضيق جبل طارق شمالا وعلى المحيط الأطلسي غربا، مشرفة بذلك على الممر المائي مما جعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا. ولهذا فقد تواصلت أطماع الدول الكبرى الأخرى ولذلك لجأت فرنسا لعقد اتفاقيات ودية نتيجة لهذا التنافس الأوروبي ومن أبرزها الاتفاق الفرنسي الإيطالي 1902م والاتفاق الفرنسي الإنجليزي 1904م والاتفاق الفرنسي الإسباني 1904م والاتفاق الفرنسي الألماني 1911م، والاتفاق الفرنسي الإسباني 1912م، واتفاقية مدريد 27 نوفمبر 1912م. بالإضافة إلى المفاوضات وعندما وقعت طنجة تحت الحماية الدولية 1923م هذه الوضعية الجديدة لطنجة كرست سيطرة النفوذ الأوروبي عن طريق أجهزتها الدولية المسيرة للمدينة، كما جعلت من سيادة السلطان المغربي على المدينة سيادة صورية.

ومن خلال استعراضنا لدور سكان طنجة في الفترة الممتدة من 1934م إلى غاية 1956م والتي أبرزت وبوضوح مدى فاعلية هذا النشاط وكيف استغل الوطنيون طبيعة هذه المنطقة لصالح القضية المغربية ومدى مساهمتهم في الحركة الوطنية التي أدت فيما بعد إلى استقلال المغرب.

ملخص

Summary:

Due to the important strategic location that characterizes Al-Aqsa Morocco, especially the city of Tangier, it was the object of the ambitions of French colonialism, so the latter hastened to colonize it under the tender of international protection.

Due to the growing ambitions on Tangier, which overlooks the Mediterranean Sea and the Strait of Gibraltar to the north and the Atlantic Ocean to the west, overseeing the waterway, making it a link between Africa and Europe. Therefore, the ambitions of other major countries continued, and therefore France resorted to concluding friendly agreements as a result of this European competition, the most prominent of which are the Franco-Italian Agreement of 1902 AD, the Franco-English Agreement of 1904 AD, the Franco-Spanish Agreement of 1904 AD, the Franco-German Agreement of 1911 AD, the Franco-Spanish Agreement of 1912 AD, and the Madrid Agreement of November 27, 1912 AD. In addition to the negotiations, when Tangier fell under international protection in 1923 AD, this new status for Tangier established the control of European influence through its international apparatus that governed the city, and also made the sovereignty of the Moroccan Sultan over the city a sham. and through our review of the role of the residents of Tangier in the period from 1934 AD to 1956 AD Which clearly highlighted the extent of the effectiveness of this activity and how the patriots exploited the nature of this region in favor of the Moroccan cause and the extent of their contribution to the national movement that later led to the independence of Morocco.